التعليم للجميع

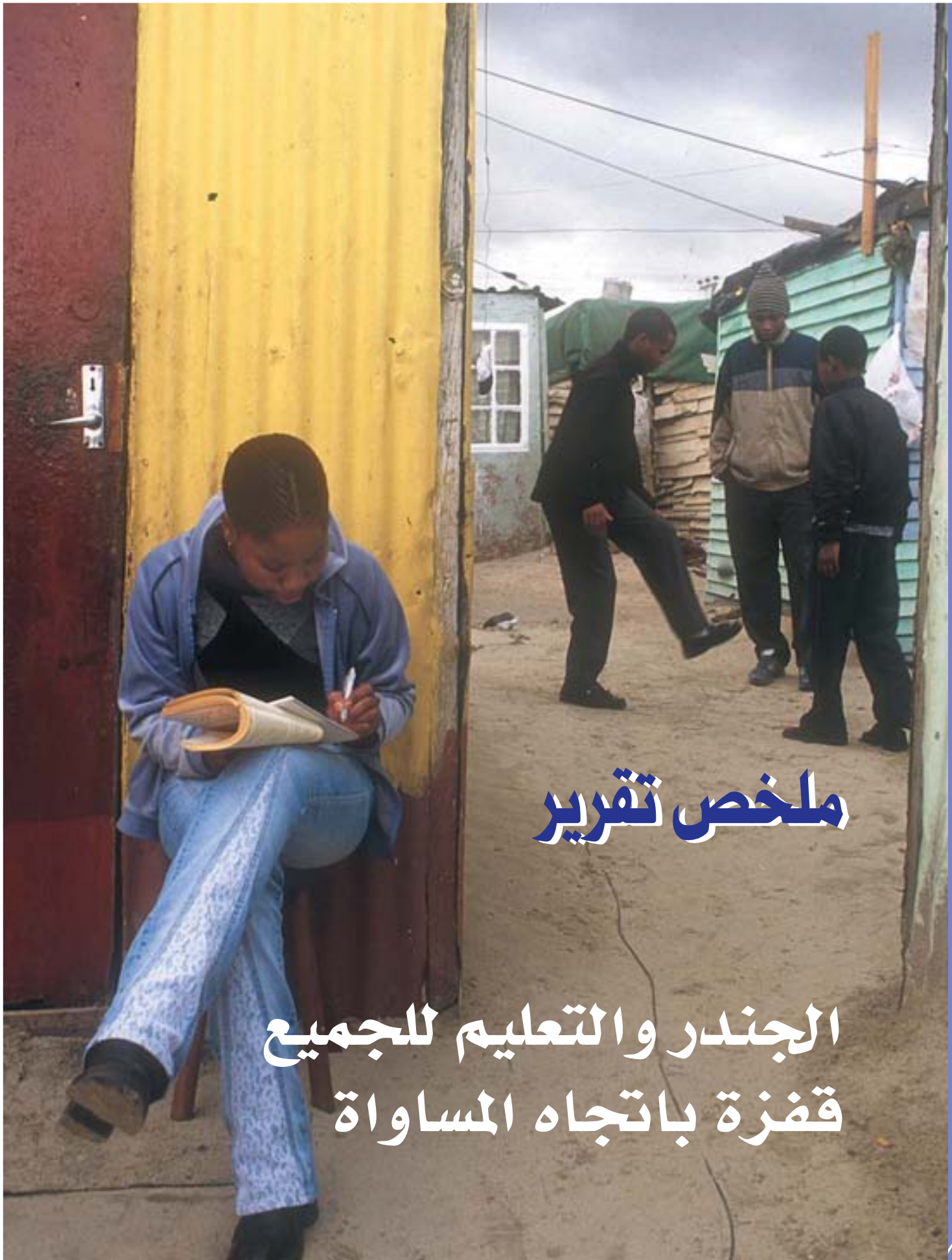

ملخص تقرير

الجندر والتعليم للجميع
قفزة باتجاه المساواة

الجندر والتعليم للجميع
قفزة باتجاه المساواة

ملخص تقرير

منشورات منظمة اليونسكو

إن التحديدات المستعملة وعرض المواد في هذه المنشورة لا تعبر بأي شكل عن رأي منظمة اليونسكو حول الوضع القانوني لأي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة ولا حول سلطاتها ولا حول حدودها.

ولا تعكس التوصيات حول السياسة والتحليل الواردة في هذا التقرير آراء منظمة اليونسكو بالضرورة. فالتقرير هو منشورة مستقلة ترعاها منظمة اليونسكو ممثلة الأسرة الدولية. إنها نتيجة جهود متضافرة بذلها أعضاء فريق إعداد التقرير وغيرهم من الأشخاص والوكالات والهيئات والحكومات. إن مسؤولية الآراء ووجهات النظر الواردة في التقرير تقع على عاتق مديره.

فريق إعداد تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع
المدير
كريستوفر كولكلو

ستيف باكر (نائب مدير)
سايمون اليس (رئيس مرصد التعليم للجميع)
جان فان رافنز، الريكا بيبلر باري، ليني بوشرت،
راميا سبراهميان، نيكول بلاّ، سنتيا غاتمان،
فيتوريا كافيتشيوني، فاليري ديوزي، كارلوس أجيو،
ماريانا سفوينتس-مونتويا، باسكال بانسو،
دلفين نسنجيمانا، ليليان فوينغ، بيتر والت.

للمزيد من المعلومات حول التقرير الرجاء الاتصال:
بالمدير
فريق إعداد تقرير الرصد العالمي
UNESCO, 7, place de Fontenoy
Paris 07, France ,75352
efareport@unesco.org
هاتف: 331-45 68 21 28
فاكس: 331-45 68 56 27
www.efareport.unesco.org

صدر العام ٢٠٠٣ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
7, place de Fontenoy, 75352, Paris 07 SP
التصاميم من قبل سيلفان باينز
الصور لـ: أي دي برود (Id-Prod)
مطبوعات غرافوبرنت، باريس
منظمة اليونسكو ٢٠٠٣
الترجمة الى العربية: مكتب اليونسكو الاقليمي في بيروت
طبع في بيروت - لبنان.

ED.2004/WS/13

توطئة

تتمحور أهداف التعليم للجميع بشكل أساسي حول المساواة. إن تم استبعاد الأطفال عن التعليم، فإنهم بذلك يجرَّدون من حقوقهم الانسانية ويُحرَمون من تنمية مواهبهم واهتماماتهم بالطرق الأكثر أساسية. والتعليم مصباح يرشد وينير حياتهم، وتقع على كل الحكومات مسؤولية الحرص على أن يحظى كل واحد بفرصة الإفادة منه بهذه الطرق. كما أنه من مصلحة المجتمع الجوهرية أن يحدث ذلك – فإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقف عليه.

بالرغم من ذلك، لا يزال ملايين الأطفال حول العالم عاجزين عن الالتحاق بالمدرسة، وحتى العديد ممن يلتحقون بالمدرسة يتسرّبون منها، قبل اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب اكتساباً كاملاً. وغالبية هؤلاء الأطفال هم من الفتيات. نتيجة لذلك، ما زال عبء الأمّية يؤثّر على أكثر من ٨٥٠ مليون راشد، ثلثاهم تقريباً من النساء.

اعتمد المنتدى العالمي للتعليم الذي انعقد في دكار، السنغال، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ستة أهداف أساسية للتعليم أصبح اثنان منها من الأهداف الإنمائية للألفية في السنة عينها. وتناولت أهداف دكار تحقيق تعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين وإحراز التقدم في مجال محو الأمّية وتطوير نوعية التعليم ورفع مهارات الحياة وبرامج تعليم الطفولة المبكرة وهي أهداف يتعيّن تحقيقها في غضون ١٥ سنة. على أي حال، لقد تم اعتبار هدف بلوغ المساواة بين الجنسين مسألة طارئة – تتطلب تحقيق التكافؤ في التحاق الفتيات والصبيان في المرحلتين الابتدائية والثانوية بحلول العام ٢٠٠٥، والمساواة في جميع مراحل التعليم بحلول العام ٢٠١٥.

في الوقت الذي يخرج فيه عدد تقرير الرصد العالمي هذا إلى الصحافة، لا يزال العالم على بعد سنتين من التاريخ المحدّد لتحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين. فالوقت بالتالي مناسب كي يولي التقرير عنايةً خاصة للتقدّم الذي تم إحرازه في ما يتعلّق بتنفيذه الهدف المذكور– وبذلك لهدف تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم على المدى الأطول. ويظهر التقرير أنه في ما يبدو أنّ معظم البلدان لن تحقق هدف العام ٢٠٠٥، فقد تتغير هذه الظروف بسرعة إن تم إجراء التعديلات اللازمة على السياسة المعتمدة. على أي حال، إن تحقيق المساواة في التعليم لتحدٍّ كبير. وعدم المساواة في التعليم ناجم عن قوى متجذرة في المجتمع تمتد إلى أبعد من حدود الأنظمة التربوية والمؤسسات وسير العمل. كما يبيّن التقرير أن الحاجة كبيرة لإجراء التعديلات على مجموعة كبيرة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية – وعلى التعليم بحد ذاته – إن أردنا تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم.

إنني لواثق من أن العالم يسير نحو المساواة بين الجنسين في التعليم، لكن الطريق ما زال طويلاً. يعرض هذا التقرير خارطة للقسم الأول من الرحلة على الأقل. إن تضافر جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، والقطاع التجاري والأسرة الدولية سيكون ضرورياً لضمان أقصى حد من التقدم في الوقت الذي تنقشع فيه الطريق.

كواشيرو ماتسورا
المدير العام لمنظمة اليونسكو

بعد سنتين، أي بحلول العام ٢٠٠٥، يجب ان يكون العالم قد قضى على التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بمراحل التعليم الابتدائية والثانوية. هذا هو الالتزام الذي قامت به الأسرة الدولية في المنتدى العالمي للتعليم الذي انعقد في دكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. في ذلك الوقت، شكّلت الفتيات ٥٧٪ من ١٠٤ مليون طفل غير ملتحقين بالمدرسة بينما شكّلت النساء ثلثي ٨٦٠ مليون راشد أمّي. وهدف العام ٢٠٠٥ ليس إلا الخطوة الأولى. كلنا ملتزمون بتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم بحلول العام ٢٠١٥. إذاً ليس الأمر مجرّد أرقام. فالتكافؤ مهم لكنه ليس كافياً. التعليم حق. وهذا يتطلب النفاذ المتكافئ إلى نوعية جيدة من التعليم؛ وعملية تعلّم يحظى فيها الصبيان والبنات والرجال والنساء بفرص متساوية لتنمية مواهبهم تنمية كاملة؛ ونتائج تمنح لكل مواطن من دون تمييز المنافع الاقتصادية والاجتماعية. وهذه المنافع عظيمة. ويمكن بلوغها. ويظهر هذا التقرير أن هناك سياسات واستراتيجيات يمكن أن تضع المجتمعات كافة على الطريق التربوي الذي من شأنه تحقيق المساواة بين الجنسين، وتشهد على ذلك الدول التي تقدّمت جيداً على هذا الطريق.

الفصل الأول

الحقوق والمساواة والتعليم للجميع

> الاتفاقيات الحدث
> الأهداف المحددة زمنياً
> منافع التنمية

التعليم

للجميع يحمل معناه في طياته. التزمت الأسرة الدولية بالقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية من التعليم وذلك بحلول العام ٢٠٠٥. كما التزمت بتحقيق المساواة من خلال التعليم، بعد عشر سنوات. لماذا تحظى المساواة بين الجنسين بهذه الأهمية في إطار عمل دكار وإعلان الألفية اللذين اعتمدا في العام ٢٠٠٠؟

فتاة في الغواتيمالا تقرأ الأخبار لجدتها.

©VU/Miquel Dewever-Plana

لا تتمتع المرأة في أي من المجتمعات، بفرص متساوية مع الرجل. إنها تعمل لساعات أطول وتتقاضى أجراً أقل؛ وخياراتها وفرصها في الحياة أكثر تقيّداً من الرجال. إن الفرص غير المتساوية في تلقي الفتيات العلم وأداءهن فيه هي سبب هذا التفاوت ونتيجته في آن واحد. يركّز هذا التقرير على الأبعاد الرئيسة لعدم المساواة في التعليم ويحدد استراتيجيات لتخطيها.

يشكل عدم المساواة في مجال التعليم مخالفة جدية لحقوق المرأة والفتاة وعائقاً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. أقرّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨ الحق في التعليم، وأعلن انه يجب ان يكون التعليم الابتدائي مجانياً والزامياً، وأن مستويات التعليم الأعلى يجب أن تكون بمتناول الجميع كل حسب استحقاقه. مذّاك، أبرمت معاهدات وصدرت إعلانات عديدة لتحويل هذه الطموحات إلى واقع. تتضمن الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان[1] تدابير تتعلّق بالتعليم الابتدائي المجاني والإلزامي وبعدم التمييز في التعليم. وتتضمن أحدث اتفاقيتين – حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) وحول حقوق الطفل (١٩٩٠) – المجموعة الأكثر شمولية للالتزامات التي يمكن فرضها قانوناً والتي تتعلّق بالحق في التعليم والمساواة بين الجنسين. وفي منتصف العام ٢٠٠٣، كان حوالى ١٧٣ بلداً قد صدّق الاتفاقية حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بينما وقّعت جميع دول العالم الاتفاقية حول حقوق الطفل، ما خلا الصومال والولايات المتحدة الأميركية.

بالرغم من ذلك، لا يزال التمييز ضد الفتيات والنساء شائعاً في معظم المجتمعات، في مجال التعليم وفي مجالات أوسع. لذلك، لم تفلح تشريعات حقوق الإنسان في تأمين المساواة إلاّ جزئياً. وقد تم، للحث على العمل في هذا الاتجاه، الاتفاق على عدد من الوثائق السياسية. وتهدف الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات دولية دعت إليها منظمة الأمم المتحدة إلى ضمان الامتثال لموجبات حقوق الإنسان. وكانت معظم المؤتمرات التي انعقدت في التسعينات – حول حقوق الإنسان، والمرأة والشعوب والتنمية الاجتماعية – قد أعادت التأكيد على تدابير تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، وتوسّعت فيها في بعض الحالات، وهي التي كانت الدول قد التزمت بها أصلاً من خلال اتفاقيات حقوق الإنسان.

لا تتمتع المرأة في أي من المجتمعات، بفرص متساوية مع الرجل.

١. التي تتضمن الميثاق حول الحقوق المدنية والسياسية، الميثاق الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تحمل الإعلانات ثقلاً سياسياً فيما تحمل المعاهدات سلطة قانونية. يمكن ان تصبح المرسلات السياسية والالتزامات القانونية داعمة الواحدة للأخرى. وفي الحقيقة يتخطى إعلان جومتين (١٩٩٠) إطار عمل دكار (٢٠٠٠) في تغطيتهما، معاهدات حقوق الإنسان إلى حدّ بعيد. فهما يوليان اهتماماً لتعليم ورعاية الطفولة المبكرة، وبرامج التعليم للشباب والراشدين، وتحسين جودة التعليم. كما يضم إطار عمل دكار والأهداف الإنمائية للألفية أهدافاً محددة زمنياً وهو أمر لا تأتي على ذكره معاهدات حقوق الإنسان.

إن الاستراتيجيات لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم تفترض عدم وجود أعذار.

وهذا يعزّز الإحساس بأن ما يهم هو التقدّم نحو تحقيق الأهداف، بدل التفكير إن كانت بعض البلدان ما تزال بعيدة عن التقيد بموجباتها. وتسهّل الأهداف المحددة زمنياً الرصد الجلي للتقدّم، وتسمح بالمعرفة المسبقة لما تحققه البلدان، وبتحديد الأولويات للعمل على الصعيدين الوطني والدولي. هذا المفهوم يضع الحكومات والمنظمات الدولية على حد سواء أمام المحاسبة لاسيما وأن الأسرة الدولية قد تعهّدت أنه لن يحرَم أي بلد لديه خطة موثوق بها لتطبيق التعليم للجميع من تنفيذها بسبب نقص في الموارد.

ضرورة اقتصادية واجتماعية

من الواضح أن الحق في التعليم مقدّس ومقبول على الصعيد الدولي. كما أن هناك حقيقة واقعة إنمائية وقوية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وبالفعل، إن البلدان التي تولي الاهتمام إلى التزاماتها الأخلاقية والقانونية والسياسية تعمل فعلياً من أجل مصالحها الاجتماعية والاقتصادية. الحقيقة واضحة. انه لمن مصلحة الجميع الخاصة والاجتماعية أن ينخفض عدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم أينما كان. باختصار، إن الاستثمار في تعليم الفتيات له مردود كبير. إن المعدل الخاص لمردود التعليم يوازي على الأقل مردود أي طريقة أخرى قد تستثمر فيها العائلة أموالها. بالرغم من أن النساء في معظم البلدان يتقاضين أجراً لا يساوي أجر الرجل في سن معينة ومستويات علمية محددة، غير أن الارتفاع النسبي في الأجور لكل سنة علم إضافية، يميل إلى أن يكون متوازياً للجنسين. فضلاً عن ذلك، في البلدان التي ليس التعليم الابتدائي والسنة الأولى من المرحلة الثانوية فيها معممين، يكون المردود الخاص للتعليم أعلى في المرحلة الابتدائية. لذلك، إن ردم الهوة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي هو استثمار في محله. ولتعليم الإناث المتزايد والأفضل تأثير إيجابي على العرض العام في سوق العمل. وإن لزيادة تشجيع النساء على العمل بأجر – وزيادة الساعات التي يقضينها في العمل– نتائج إيجابية على القاعدة الضريبية والنمو الاقتصادي على حد سواء. بالنسبة إلى النساء اللواتي يعملن في مجال الزراعة، يساعد التعليم على زيادة إنتاجيتهن إلى حد بعيد، فيزيد من مدخول بيتهن ويحد من الفقر. كما ينمّي التعليم حس المواطنية، فيعطي الفتيات المعرفة للتأثير في طبيعة المجتمع وتوجهه، والانخراط في الحياة السياسية كراشدات.

إن الاستثمار أكثر في تعليم الفتيات يضاعف إلى حد كبير الصالح الشخصي والاجتماعي – وهو الهدف النهائي لكل عمل إنمائي. فعندما يكون الأهل، والأمهات بشكل خاص، متعلّمين، فإن أولادهم – بنات وصبيان – سيكونون بصحة أفضل، يتناولون غذاء أفضل، ولديهم فرصة أكبر للالتحاق بالمدرسة وإبلاء البلاء الحسن فيها. يشكل الاستثمار في تعليم البنات أحد أفضل الطرق للضمان بأن الأجيال المقبلة ستكون متعلّمة.

إن تأثير تعليم النساء على نسب الولادات أمر مسلَّم به. ففي بعض المجتمعات الأفريقية، يبدو أن سنوات التعليم الأولى لها تأثير محدود على الولادات. لكن في أماكن أخرى، إن التعليم متلازم مع انخفاض في الولادات لكل عام إضافي من التعليم، مما يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي إذ يخفف من نسبة المعالين بين الشعوب.

تفترض الاستراتيجيات لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم عدم وجود أعذار. فالتبريرات القائلة بأنه لا يمكن تحقيق المساواة أو أن ذلك سيولّد ضغوطات تتناقض مع أخرى، أو إطلاق حجة وجود أولويات إنمائية اكثر إلحاحاً، كلها خاطئة. فعلى العكس، إن التحول الملتزم نحو خلق المساواة بين الجنسين في التعليم يمكن أن يخلّف مجموعة من المنافع المرافقة. لذلك، يشكل تحقيق المساواة بين الجنسين واحداً من أهم التحديات التي تواجه الحكومات والمجتمعات خلال السنوات الأولى من هذا العصر الجديد.

©VU/Bernard Descamps

تغطي أهداف التعليم للجميع كافة مراحل التعلم.

الفصل الثاني

نحو التعليم للجميع
تقييم التقدّم

> ما الفرق بين التكافؤ والمساواة؟
> فرص الفتيات غير المتساوية للالتحاق بالمدرسة
> تسلّق هرم التعليم
> محو الأمّية يتقدم ببطء
> ندرة الأساتذة المؤهلين
> مؤشر نمو التعليم للجميع

يستخدم تقرير التعليم للجميع ٢٠٠٣/٢٠٠٤ احدث البيانات حول أنظمة التعليم للعام ٢٠٠٠، لرصد التقدّم المنجز في تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة، مع تركيز خاص على الجندر. وتقدّم الدراسة أيضاً مؤشراً جديداً لنمو التعليم للجميع كوسيلة لإعطاء صورة أكثر شمولية للتقدّم الوطني.

التعليم الرسمي وأهداف الجندر

يشكل العام ٢٠٠٥ مرحلة بغاية الأهمية. فالمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي هو الهدف مع مهلة إضافيّة تمتد حتى العام ٢٠١٥ لتحقيق المساواة بين الجنسين. والتكافؤ هو مفهوم عددي بامتياز: ويعني الوصول إلى التكافؤ بين الجنسين تساوي نسبتي الصبيان والفتيات – بالنظر إلى فئتهم العمرية – الذين يلتحقون بنظام التعليم ويشاركون بالمرحلتين الابتدائية والثانوية كاملتين. يقاس التكافؤ بالمُعامِل بين قيم الإناث والذكور لأي مؤشّر، مع تكافؤ يساوي واحد. هذا هو مؤشر تكافؤ الجنسين[٢].

المساواة بين الجنسين مفهوم معقد يصعب قياسه. وتفترض المساواة الكاملة بين الجنسين أن يحظى الصبيان والبنات بفرص متساوية للذهاب إلى المدرسة وأن ينعموا بطرق تعليم ومناهج غير مقولبة وإرشاد وتوجيه أكاديميين لا يعرفان الانحياز نحو أي من الجنسين. كما تفترض المساواة في النتائج لجهة مدة التعلّم، والتحصيل التعلّمي والمؤهلات الأكاديمية وعلى نطاق أوسع، فرص عمل ومردود متساويين لمؤهلات وخبرة متساوية. وتسمح المؤشرات الموجودة حالياً حول النتائج التعليمية والتحصيل التعلّمي بإجراء تقييم جزئي فقط للمساواة بين الجنسين. لذلك تبرز الحاجة إلى مؤشرات نوعية إضافية مثلاً لقياس الإدراك والتوقعات المتعلقة بمعاملة الفتيات والصبيان، وذلك لتكوين صورة أكثر دقة.

الإطار ٢.١. الأهداف الستة: تذكير

الهدف ١: توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً.

الهدف ٢: العمل على أن يتم بحلول العام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم إبتدائي جيد مجاني وإلزامي وإكمال هذا التعليم مع تركيز بوجه خاص على البنات والأطفال اللذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية.

الهدف ٣: ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافىء ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

الهدف ٤: تحقيق تحسين بنسبة ٥٠٪ في مستويات محو أمية الكبار بحلول العام ٢٠١٥ ولا سيما لصالح النساء وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

الهدف ٥: إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الإبتدائي والثانوي بحلول العام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول العام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.

الهدف ٦: تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم ولا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

المصدر: إطار عمل دكار. التعليم للجميع، الوفاء بالتزاماتنا الجماعية، التي اعتمده المنتدى العالمي للتربية (دكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) الفقرة ٧، باريس، منظمة اليونسكو، ٢٠٠٠).

٢. مؤشر تكافؤ الجنسين. معامل الاناث مقابل الذكور في مؤشر ما. يدل مؤشر تكافؤ الجنسين ١ على التكافؤ بين الجنسين. والمؤشر الذي يقع بين. و١ يدل على ان التفاوت هو لمصلحة الصبيان؛ والمؤشر الذي يفوق ١ يدل على ان التفاوت هو لمصلحة الفتيات.

النفاذ إلى المدرسة: تمييز حاد

إن تحقيق التكافؤ بين الجنسين لأمر معقّد مرتبط بتعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢، الإطار ٢.١). ازداد النفاذ إلى الصف الأول - وهو يقاس بمعدل التسجيل العام - في معظم البلدان النامية منذ العام ١٩٩٠، مع تقدّم ملحوظ في بعض الحالات أدى إلى إلغاء أو تخفيض الرسوم المدرسية. على أي حال، يجب ألاّ يحجب هذا الواقع التراجع الحقيقي الذي شهدته بلدان عديدة (الجزائر، الكونغو، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، عمان، السعودية، السودان، تايلاندا وجمهورية تنزانيا المتحدة).

بالرغم من التحول الكبير باتجاه تحقيق تكافؤ أفضل بين الجنسين، لا تزال الفتيات يواجهن تمييزاً شديداً في النفاذ إلى التعلّم. في أحد عشر بلداً، يقع سبعة منها في أفريقيا جنوب الصحراء، تحظى الفتيات بأقل من ٨٠٪ من الفرص للالتحاق بالمدرسة مقارنة بفرص الصبيان. البلدان التي يكون مؤشر تكافؤ الجنسين فيها دون ٠.٨ هي بلدان لن تتمكن من تحقيق هدف العام ٢٠٠٥. والتشاد وبنان وبوركينا فاسو وغينيه وبيسو ومالي ونيجيريا وباكستان هي من الدول الأقل أداءً في ما يتعلّق بنفاذ البنات إلى المدرسة مع مؤشر تكافؤ الجنسين يبلغ ٠.٧٥ أو ما دون. في أربعة عشر بلداً، تراوح المؤشر بين ٠.٨ و ٠.٩٠ وكان معظم البلدان من أفريقيا جنوب الصحراء بالإضافة إلى الهند وجمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية والسودان. والبلدان التي تشهد أكبر معدل تفاوت (مؤشر دون ٠.٨٠) هي الأقل حظاً من الناحية الاقتصادية مع معدل دخل قومي للفرد لا يصل إلى دولار واحد في اليوم.

لقد ازداد التحاق الفتيات بطريقة أسرع من التحاق الصبيان خلال العقد الذي سبق العام ٢٠٠٠.

ازدياد التحاق الفتيات

ارتفع مجموع الالتحاق في التعليم الابتدائي من ٥٩٦ مليون العام ١٩٩٠ إلى ٦٤٨ مليون العام ٢٠٠٠، بزيادة إجمالية بلغت ٨.٧٪. وأظهرت أفريقيا جنوب الصحراء أكبر زيادة نسبية (٣٨٪) مع تقدم أقل إنما مهم في جنوب وغرب آسيا (١٩٪) والبلدان العربية (١٧٪). بالرغم من ذلك، في هاتين المنطقتين، يبقى ٢٠٪ من هذه الفئة العمرية خارج المدرسة. نصف البلدان التي تسجل معدل التحاق صافٍ[٣] يتراوح بين ٦٠٪ و٨٠٪ هي بلدان أفريقية فيما يسجّل أربعة عشر بلداً في المنطقة معدلاً ما دون ٦٠٪. يندرج في هذه الفئة أيضاً كل من جيبوتي، والسعودية، وصربيا والجبل الأسود والسودان. وقد شهد شرق آسيا والمحيط الهادئ تراجعاً في معدل الالتحاق الصافي (من ٩٦٪ إلى ٩٣٪) وسجّلت الصين التراجع الأكبر. أما أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فسجلت تقدّماً مدهشاً وها هي تدنو من تعميم التعليم الابتدائي مع معدل التحاق صافٍ وصل إلى ٩٧٪.

٣. معدل الالتحاق الصافي هو عدد الطلاب في الفئة العمرية الرسمية لمستوى معين من التعليم، الملتحقون في هذا المستوى، معبراً عنه بالنسبة المئوية من كامل عدد السكان الذين في الفئة العمرية المذكورة.

لقد ازداد التحاق الفتيات بطريقة أسرع من التحاق الصبيان خلال العقد الذي سبق العام ٢٠٠٠. وارتفع مؤشر تكافؤ الجنسين من ٠.٨٩ إلى ٠.٩٣ وردمت الهوة في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. كما حققت البلدان الصناعية والانتقالية التكافؤ بين الجنسين منذ العام ١٩٩٠. في المناطق الثلاث حيث التباين بين الجنسين اكبر - أفريقيا جنوب الصحراء، والدول العربية، وجنوب وغرب آسيا - همد التفاوت بعض الشيء. وقد ارتفع مؤشر تكافؤ الجنسين من ٠.٦٧ إلى ٠.٨٥ في الأخيرة.

في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، يشكل الطلاب المعيدون ربع الطلاب الملتحقين ويبقى الآخرون على الأرجح خارج المدرسة. في الإجمال يعيد الصبيان صفوفهم اكثر من الفتيات في معظم البلدان، ما خلا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ومعدلات البقاء في المدرسة - وهو مؤشر حيوي لقدرة النظام على إبقاء الطلاب - أعلى للفتيات من معدلات الصبيان في معظم البلدان باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء. كما تسجل عدة بلدان آسيوية معدلات بقاء منخفضة جداً، خاصة الهند، التي تسجل أعلى تفاوت في البقاء في المدرسة لصالح الصبيان (مؤشر تكافؤ ٠.٨١)، بالإضافة إلى ميانمار وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية. في أميركا اللاتينية، معدلات البقاء هي غالباً دون ٨٠٪ وهي عائق في وجه تعميم التعليم الابتدائي.

الأطفال المتسرّبون: ٥٧٪ منهم من الفتيات

يقدّر بأن حوالى ١٠٤ مليون طفل[٤] في عمر الالتحاق بالمرحلة الابتدائية لم يلتحقوا بالمدرسة في مطلع الألفية. ويعيش ثلاثة أرباعهم في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب وغرب آسيا. في هذه الأخيرة، توسّعت الأنظمة التربوية بسرعة في التسعينات فتراجع عدد الأطفال المتسرّبين بنسبة ٢٠٪ تقريباً. في المقابل، ارتفع عدد الأطفال الأفريقيين المتسرّبين بالنسبة عينها تقريباً، بسبب التزايد السكاني السريع بشكل خاص. وتشكل الفتيات ٥٧٪ من مجموع الأطفال المتسرّبين بتراجع ٦ نقاط مئوية منذ ١٩٩٠، مع انخفاض حاد في شرق آسيا والمحيط الهادئ فهبط من ٧١٪ إلى ٤٩٪. وعدد الفتيات المتسرّبات هو الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء (٢٣ مليون) يليها جنوب وغرب آسيا (٢١ مليون).

المدرّسات الإناث: تنبؤ بالتقدم

ازداد عدد المدرّسات الإناث بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠، في جميع البلدان تقريباً التي تتوفّر عنها البيانات حول السنتين. وفي بعض الحالات كما في بنغلادش يأتي ذلك نتيجة لتدابير سياسة مدروسة. أمّا ما يثير القلق، فهو انخفاض عددهن في بعض البلدان حيث كانت

٤. عدد الـ ١٠٤ مليون طفل متسرّب لسنة ٢٠٠٠ هو أكثر انخفاضاً بالطبع من الـ ١١٥ مليون المقدرين للعام ١٩٩٩، كما ورد في تقرير الرصد العالمي للعام ٢٠٠٢ (منظمة اليونسكو ٢٠٠٢ أ: ص.٥٢) إنها نتيجة تعديل في مدة الدراسة الابتدائية في الصين والهند وروسيا بالإضافة إلى بلدان أخرى. في كل واحدة من هذه الحالات، تم تخفيض طول المرحلة الابتدائية بحذف سنة واحدة فانخفض بذلك حجم الفئة العمرية المدرسية وبالتالي، (بالنسبة إلى أي معدل التحاق) عدد الأطفال المحتسبين على انهم خارج المدرسة.

معلّمة مع طفلها أثناء دوام العمل في الكاميرون.

أصلاً نسبة النساء من الأكثر انخفاضاً في العام ١٩٩٠ (بنان، وبوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي وتوغو).

وتحتلّ النساء ثلث مناصب التعليم أو أقل في ستة عشر بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء – تشكل ٤٠٪ من تلك التي لها بيانات. باستثناء النيبال، ما من بلد في أي منطقة أخرى من العالم يشهد هذا التفاوت في التوازن من حيث الجنس بين المدرّسين. تسجّل أنظمة التعليم الابتدائي في ١٤ من أصل ١٦ بلداً، مؤشر تكافؤ في الالتحاق الابتدائي الصافي يبلغ ٠.٧٩. في المقابل، أكثر من ثلاثة أرباع المدرّسين هم من النساء في عدة بلدان أفريقية جنوبية حيث معدلات الالتحاق بالمدرسة حسب الجنس هي لصالح الفتيات. هذا ترابط يعكس الكثير. والبلدان التي فيها عدد النساء المدرّسات الأكثر انخفاضاً في المرحلة الابتدائية هي التي تشهد أعلى نسبة تفاوت بين الجنسين.

في معظم البلدان، بما فيها البلدان الصناعية، يتراجع عدد المدرّسات من التعليم الابتدائي إلى الثانوي فالتعليم العالي حيث تكون النساء عامة من الاقليات.

التعليم الثانوي: تقليص الهوة

يزداد الطلب على التعليم الثانوي في العديد من البلدان نظراً إلى أن المزيد من الطلاب يتمّون التعليم الابتدائي. في الاقتصادات الصناعية والانتقالية، ينتقل أكثر من ٩٥٪ من الطلاب من التعليم الابتدائي إلى الثانوي، وهو عدد أكثر انخفاضاً عادة في مناطق أخرى. والتفاوت في المعدلات الانتقالية لصالح الصبيان أمر مألوف في أفريقيا جنوب الصحراء وبعض الدول العربية، علماً بأنها تميل لصالح الفتيات في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تتبدّل مستويات الالتحاق بشكل كبير حول العالم: ففي ٢٦ بلداً (١٩ منها في أفريقيا جنوب الصحراء) أقل من ٣٠٪ من الفئة العمرية المعنية ملتحق بالمدرسة. وتميل الدول العربية وأميركا اللاتينية إلى تسجيل معدلات التحاق تفوق ٧٠٪ فيما تقترب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومعظم بلدان أوروبا الوسطى والشمالية من تحقيق تعميم الالتحاق الثانوي أو انها قد حققته.

التفاوت بين الجنسين في معدلات المتابعة هو ضئيل جداً في المرحلة الثانوية مقارنة بالمرحلة الابتدائية. هذا يفترض ان الصعوبات التي تحول دون نفاذ الفتيات إلى التعليم الابتدائي لا تمنعهن من إظهار أداء مماثل أو افضل من أترابهن الذكور إن تسنى لهن الالتحاق بالمدرسة. هذا لا يضمن عملاً في المدرسة للفتيات بما أن مشاكل أخرى – كالبلوغ، والزواج المبكر والحمل – لها تأثير قوي على إتمام المرحلة كلها.

لقد ازدادت مشاركة الفتيات في التعليم الثانوي في جميع المناطق النامية في التسعينات، وأحرزت تقدماً قوياً (أكثر من ٢٠ نقطة على سلم مؤشّر تكافؤ الجنسين) في الجزائر وماليزيا وموريتانيا والنيبال ونيجيريا والباكستان ورواندا وسيراليون وتونس. أما في بنغلادش، فكان التفاوت معكوساً، إذ أصبحت الفتيات هن الأغلبية في المستوى الثانوي (ارتفع مؤشر التكافؤ من ٠.٥٢ إلى ١.٠٥). على أي حال، في البلدان التي تشهد تفاوتاً كبيراً لصالح الصبيان في التعليم الابتدائي تزداد حدة هذا التفاوت في المرحلة الثانوية (كمبوديا، الهند، العراق، النيبال، الباكستان، وعدد كبير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء). ويبدو أن البلدان التي تشهد تفاوتاً معتدلاً تعمل على خفضه أو تردم الهوة (بعض البلدان العربية، وعدة بلدان في آسيا والمحيط الهادئ)، في الوقت الذي تميل فيه البلدان القريبة من التكافؤ، إلى ردم الهوة أو دعم تقدم النساء في التعليم الثانوي (دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفنلندا، والسويد، والمملكة المتحدة).

البلدان التي فيها عدد النساء المدرّسات الأكثر انخفاضاً في المرحلة الابتدائية هي التي تشهد أعلى نسبة تفاوت بين الجنسين.

التعليم العالي: تقلبات واسعة

ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في كافة أنحاء العالم من حوالى ٦٩ مليون في العام ١٩٩٠ إلى ٨٨ مليون في العام ١٩٩٧، بنسبة ارتفاع وصلت إلى ٥٠٪ في البلدان النامية. تابعت النساء تقدّمهن نحو تحقيق التكافؤ مع الرجال: فارتفعت حصتهن في الالتحاق بالتعليم العالي من ٤٦٪ إلى ٤٦.٨٪ على الصعيد العالمي، مع احراز التقدم الأكبر في البلدان النامية. وبالرغم من ذلك فإن الاختلاف في المشاركة مثير للدهشة: إذ إنّ معدلات الالتحاق العامة في مستوى التعليم العالي هي تقريباً ٤٥٪ في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأوروبا الانتقالية فيما تشهد معظم البلدان النامية نسبة أقل من ٣٠٪. ولم يتخطّ معدّل الالتحاق الصافي في أي بلدٍ في إفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء جنوب إفريقيا) وجنوب وغرب آسيا نسبة ١٥٪.

وفي أكثر من نصف البلدان التي توافرت حولها البيانات، تشكّل النساء أغلبية طلاب طلبة التعليم العالي (معظم البلدان الأوروبية، أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشمال أميركا). غير أن تمثيلهن خجول في أفريقيا جنوب الصحراء وهناك تقلبات كبيرة في البلدان العربية (اثنان من عشرة طلاب هما من النساء في موريتانيا) لكن في بلدان كثيرة في آسيا والمحيط الهادئ لا يصل معدل النساء الملتحقات إلى أكثر من ثلثي الذكور.

والحقل الذي تختاره النساء للدراسة أمر أساسي للغاية. فإنهن يمثّلن ثلاثة أرباع عدد الملتحقين في ميدان التعليم أو حتى اكثر خاصة في البلدان الصناعية والانتقالية. وتشكّل أفريقيا جنوب الصحراء استثناءً في هذا المجال ففي ثلاثة بلدان فقط (بوتسوانا، وموريشوس وسوايزيلاند) يزيد عدد النساء عن نصف الملتحقين في برامج التعليم. وفي معظم المناطق الأخرى، تأتي «الصحة والإغاثة» في المرتبة الثانية بين حقول الدراسة الأكثر رواجاً (تشكّل النساء بين ثلثين وثلاثة أرباع الطلاب)، تليها العلوم الإنسانية والفنون. بينما لا تشكل النساء إجمالاً أكثر من ٢٠٪ من طلبة الهندسة والتصنيع وبرامج البناء وحضورهن محدود في مجالات العلوم والزراعة.

فرص تحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين في العام ٢٠٠٥

يشير هذا المسح الموجز إلى وجود تقدّم مختلط في مجال توسيع تعليم الفتيات. فاستناداً إلى معدلات التغيير بين العامين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، ما هي توقّعات تحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين في العام ٢٠٠٥؟

- ٥٢ من ١٢٨ بلداً توافرت عنه البيانات للعام ٢٠٠٠ قد حقق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمرحلتين الابتدائية والثانوية أو هو قادرة على تحقيقه بحلول العام ٢٠٠٥. تضم

الجدول ٢.١ التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي: التوقعات الوطنية لتحقيق الهدف بحلول العام ٢٠٠٥ و ٢٠١٥.
(استناداً إلى التوجهات السابقة، ١٩٩٠–٢٠٠٠؛ تعتبر جميع البلدان التي تراوح مؤشر التكافؤ فيها بين ٠.٩٧ و ١.٠٣ أنها حققت التكافؤ).

		التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي			
		تحقق العام ٢٠٠٠	سيتحقق على الأرجح في العام ٢٠٠٥	سيتحقق على الأرجح في العام ٢٠١٥	قد لا يتحقق الهدف بحلول العام ٢٠١٥	عدد البلدان
التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي	تحقق العام ٢٠٠٠	البانيا، استراليا، ازربيدجان، باربادوس، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الرأس الأخضر، تشيلي، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الاكوادور، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غويانا، المجر، اندونيسيا، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية كوريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، مولدوفا، هولندا، النروج، بولندا، رومانيا، رواندا، سلوفاكيا، سلوفانيا، مقدونيا، الولايات المتحدة ٤٠	النمسا، بوليفيا، جامايكا، كينيا، مالاوي، البرتغال، ساموا. ٧	بيليز، بوتسوانا، فنلندا، ناميبيا، نيكاراغوا، باناما، قطر، اسبانيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا. ١٠	البحرين، بنغلادش، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، الدانمارك، ايسلندا، ايرلندا، ماليزيا، موريشوس، ميانمار، نيوزيلاندا، الفليبين، الاتحاد الروسي، صربيا والجبل الأسود، سورينام، اسوج، سويسرا، ترينيداد و توبيغو، الامارات العربية المتدة، المملكة المتحدة، فانواتو، زيمبابوي. بيليز، بوتسوانا، فنلندا، ناميبيا، نيكاراغوا، باناما، قطر، اسبانيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا. ٢٤	٨١
	سيتحقق على الأرجح في العام ٢٠٠٥	عمان ١	مصر، إيران، موريتانيا، نيبال ٤	بروناي، دار السلام، غامبيا، ليسوتو، السعودية ٤	المغرب، السنغال، تونس ٣	١٢
	سيتحقق على الأرجح في العام ٢٠١٥	باراغوي ١	كوبا، السودان، الجمهورية العربية السورية ٣	كوموروس، كونغو، غانا، أوغندا ٤	الجزائر، بنان، كمبوديا، تشاد، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، توغو ٦	١٤
	قد لا يتحقق الهدف بحلول العام ٢٠١٥	استونيا، كرغستان، سوايزيلاند ٣	سيراليون ١	بوروندي، ماكاو (الصين)، النيجر، جنوب أفريقيا، تايلاندا ٥	بوركينا فاسو، ساحل العاج، جيبوتي، اثيوبيا، الهند، العراق، مدغشقر، مونغوليا، موزمبيق، بابوا غينيا الجديدة، سانت لوتشيا، تركيا. ١٢	٢١
عدد البلدان		٤٥	١٥	٢٣	٤٥	١٢٨

ملاحظات:

١. تشهد البلدان التي تبدو بالأزرق العريض، تفاوتاً في الالتحاق على حساب الصبيان في المرحلتين الابتدائية والثانوية؛ ما ليس بالأزرق العريض يشير إلى أن هذه التفاوتات هي على المستوى الثانوي فقط.

٢. سجلت تسعة بلدان في المنطقة الزهر مؤشر تكافؤ مرتفع في المرحلتين الابتدائية والثانوية في العام ٢٠٠٠، مع العلم ان وُشرها الجديد يميل إلى ان يكون سلبياً بعض الشيء. انها في فئة مختلفة عن معظم البلدان في هذه المجموعة لأن سياستها يمكن ان تتغير بسرعة وبسهولة حسب الظروف. تصم هذه البلدان: الدنمارك، استونيا، كرغستان، ماكاو (الصين)، مدغشقر، المكسيك، صربيا والجبل الأسود، أفريقيا الجنوبية، وسوايزيلاند.

المصدر: ملحق الإحصاءات، الجدولان ٥ و٧ في تقرير التعليم للجميع الكامل. شرح الطريقة وارد في الملحق رقم ٢ من التقرير الكامل.

هذه المجموعة (باللون الأخضر في الجدول ٢.١) معظم بلدان شمال أميركا وأوروبا الغربية (١٤) وأوروبا الوسطى والشرقية (١٣)، وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٦) والبلدان العربية (٥).

- لن يتمكّن ٢٢ من هذه البلدان (باللون الأصفر في الجدول ٢.١) من تحقيق هدف العام ٢٠٠٥ لكن سيحقق التكافؤ في المرحلتين الابتدائية والثانوية بحلول العام ٢٠١٥. وسيكون التعليم الثانوي هو القطاع المتخلّف في معظم هذه الحالات.

- اكثر من ٤٠٪ من البلدان المذكورة، (باللون الزهر في الجدول ٢.١)، أي ٥٤ بلداً من ١٢٨ قد لا يحقق التكافؤ بين الجنسين في المرحلة الابتدائية (٩) أو الثانوية (٣٣) أو في المرحلتين (١٢) حتى مع حلول العام ٢٠١٥. ويقع معظم هذه البلدان أفريقيا جنوب الصحراء (١٦)، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (١١)، والدول العربية (٧). ويواجه بلدان من مجموعة البلدان الأكثر كثافة سكانية الخطر إن استمرا في اتجاهاتهما الحالية وهما: الهند (في المرحلتين) والصين (للمرحلة الثانوية). في بعض البلدان حيث عدد الفتيات الملتحقات أدنى بكثير من عدد الصبيان، ساء وضع الفتيات أكثر مؤخراً.

- تقع البلدان التي تشهد فوارق في الالتحاق لصالح الفتيات، في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا والدول العربية وآسيا (بالأزرق في الجدول ٢.١). وسيبقى هذا الفارق قائماً في معظم هذه البلدان حتى العام ٢٠١٥ مع الاتجاهات الحالية، وسيكون في المرحلة الثانوية فقط.

في النهاية، لن يبلغ حوالى ٦٠٪ من ١٢٨ بلداً التكافؤ بين الجنسين في المرحلتين الابتدائية والثانوية بحلول العام ٢٠٠٥. غير أن عدداً كبيراً من هذه البلدان يضع سياسات قادرة على تأمين التكافؤ في غضون سنوات قليلة، كما ستبين الفصول التالية.

الطفولة المبكرة: عرض متفاوت

لبرامج تعليم ورعاية الطفولة المبكرة تأثير إيجابي كبير في تحضير الأطفال لدخول المدرسة. لكن تظهر الأرقام أن الأطفال الذين يدخلون المدارس الابتدائية في مناطق متعددة، مجهزون بطرق مختلفة لمواجهة محيطهم الجديد. فضلاً عن ذلك، إن تأمين برامج تعليم ورعاية الطفولة المبكرة متفاوت الانتشار داخل البلدان – أكثر من التفاوت في تأمين التعليم الابتدائي والثانوي مع تفاوت واضح بين المدن والأرياف. ويعكس التمويل والإدارة الخاصان ان الحكومات، خاصة في البلدان النامية، لا تشعر بأنها ملزمة أو قادرة على تأمين التعليم قبل المرحلة الابتدائية. ازداد معدل الالتحاق في الإجمال في جميع المناطق خلال العقد المنصرم، لاسيما في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. لكن انتشرت النكسات الجوهرية في آسيا الوسطى وأوروبا الوسطى والشرقية حيث شهدت قيمة إنفاق الدولة في مجال التعليم وغيره من المجالات تراجعاً ملحوظاً.

يسجّل ثلث (٥٦) الـ ١٥٢ بلداً التي توفرت عنها البيانات، معدل التحاق منخفض جداً في المرحلة ما قبل الابتدائية (أقل من ٣٠٪ من الفئة العمرية)، نصفها في أفريقيا ما دون الصحراء. تشهد جميع بلدان أميركا الشمالية وأوروبا الغربية ومعظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية معدل التحاق يوازي نصف الفئة العمرية للمرحلة ما قبل الابتدائية، مع تأمين عام تقريباً للمرحلة المذكورة في نصف دول العالم الأكثر غنى.

الولايات المتحدة وفرحة التدريس.

في معظم البلدان الـ ١٤٥ التي توافرت عنها بيانات حسب الجنس، التفاوت حسب الجنس لصالح الصبيان أقل وضوحاً في المرحلة ما قبل الابتدائية مقارنة بالمراحل الأخرى. وبالفعل، خُمس البلدان فقط (٣٠ من ١٤٥) تقر بهذا التفاوت بين الجنسين (مؤشر التكافؤ ٠.٩٦ أو اقل)، فيما يقر العدد عينه تقريباً (٢٣) بالتفاوت لصالح الفتيات. والواقع أن برامج تعليم ورعاية الطفولة المبكرة في معظم البلدان النامية تدعمها منظمات غير حكومية وتتضمن تخفيض الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة من بين أهدافها الواضحة مما يساعد على تبرير حضور الفتيات المتزايد.

برامج تعلم مهارات الحياة ومحو الأمية

يتناول تقرير التعليم للجميع ٢٠٠٣/٢٠٠٤ الهدفين ٣ و٤ معاً لأن معظم البرامج تربط محو الأمّية «بمهارات الحياة». المفهوم الكلاسيكي للتدريب على محو الأمّية – المستقل عن مهارات التعلّم الأخرى – يعتبر الآن غير فعّال إلى حد بعيد.

يطرح هذان الهدفان تحديات رصد كبرى. فمن المعروف أن معدلات الأمّية كما تقاس بالطريقة التقليدية غير مناسبة. فهي ترتكز غالباً على الأمّية المصرّح عنها شخصياً أو على الافتراض بأن فرداً ما هو غير أمّي بعد أن يكمل عدداً من سنوات التعليم الأساسي. ويتم حالياً تطوير واختبار منهجية جديدة في عدد من البلدان الرائدة. ويصعب أيضاً قياس مهارات الحياة: فهي تضم المهارات النوعية كحل المشاكل والمداولات والمهارات القرينية – المرتبطة بالمعيشة ودرّ الدخل والصحة والبيئة. ويمكن ان يكون النوعان أساسيين لنجاح برامج محو الأمّية. بغض النظر عن هذه التوضيحات الهامة، ما هي فرص رفع معدلات القرائية بنسبة ٥٠٪ بحلول العام ٢٠١٥ ؟

جدول رقم ٢.٢ تقدير عدد الراشدين الامّيين – من عمر ١٥ وما فوق (١٩٩٠، و٢٠٠٠، و٢٠١٥)

الراشدون الأميون (١٥ +)

	١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠١٥		تبدل النسبة	
	المجموع بالألوف	%	المجموع بالألوف	%	المجموع بالألوف	%	١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠	٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥
العالم	١٣٠ ٨٧٩	٦٣	٨٦١ ٩٦٦	٦٤	٧٩٩ ١٥٢	٦٣	-٢.٠	-٧.٣
البلدان المتقدمة والانتقالية	٢١ ٩٧٠	٧٠	١٤ ٨٩٥	٦٧	٧ ٥٢١	٦١	-٣٢.٢	-٤٩.٥
البلدان النامية	١٥٩ ٨٥٧	٦٣	٨٤٧ ٠٧١	٦٤	٧٩١ ٦٣١	٦٤	-١.٢	-٦.٥
ومنها:								
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٨٠ ١٣١	٦١	٩٨٠ ١٣٥	٦١	١٣٢ ٨٤٤	٦١	٣.٥	-٢.٣
الدول العربية	٤٠٠ ٦٢	٦٣	٤٧٣ ٦٧	٦٤	٨٠٣ ٧٠	٦٤	٨.١	٤.٩
شرق آسيا والمحيط الهادىء	٩٠٤ ٢٣٢	٦٩	٤٠٤ ١٨٦	٧١	١٢٣ ١١٤	٧٣	-٢٠.٠	-٣٨.٨
جنوب وغرب آسيا	١٥١ ٣٨٢	٦٠	٢٤٢ ٤١٢	٦١	٧٠٤ ٤٣٦	٦٢	٧.٩	٥.٩
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩٣٢ ٤١	٥٦	٢٥٤ ٣٩	٥٦	٠٥٥ ٣٣	٥٤	-٦.٤	-١٥.٨

المصدر: الملحق الإحصائي، جدول رقم ٢ في التقرير الكامل حول التعليم للجميع.

تظهر التقديرات الحالية وجود ما يقارب ٨٦٢ مليون أمّي في العام ٢٠٠٠ – مع إنخفاض بنسبة ٢٪ خلال العقد. ويتوقع انخفاض العدد بنسبة ٧٪ حتى حلول العام ٢٠١٥. وهذا يعكس تقدّماً خجولاً. ويعيش نصف الأميين في العالم في جنوب وغرب آسيا (الجدول ٢.٢). وما زال عددهم يزداد وهو يعكس الوضع في بنغلادش والهند وباكستان. تنتمي خمسة بلدان من التي تشهد معدل محو أمّية دون ٧٥٪ إلى مجموعة البلدان الأكثر كثافة سكانية[٥] (بنغلادش، مصر، الهند، نيجيريا وباكستان). شهدت الصين انخفاضاً مهماً في عدد الأمّيين بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٠. وارتفع في أفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية، معدّل محو الأمّية بنسبة ٢٠٪ تقريباً خلال العقد المنصرم وحتى العام ٢٠٠٠، مع العلم بأن بعض البلدان الأفريقية والعراق، ما يزال المعدّل فيها دون ٤٠٪.

تشكل النساء ثلثي الأميين في العالم ويتوقع أن تبقى الحال كما هي ما خلا في شرق آسيا والمحيط الهادئ حيث يمكن أن تشكل النساء ثلاثة أرباع المجموع بحلول العام ٢٠١٥. وتؤثر التغيرات السكانية على هذه الإحصاءات بشكل كبير: فالنساء يعشن أطول من الرجال ويشكلن بذلك أغلبية الشعوب في فئات العمر المتقدّم، حيث تكون معدلات الأمّية أكبر. وتوازي معدّلات الأمّية عند الإناث نصف معدلات الذكور أو حتى أقل في عدد من البلدان، كبوركينا فاسو والعراق ومالي ونيجيريا والباكستان. والتوقعات أفضل بالنسبة إلى الفئة العمرية ١٥–٢٤ عاماً في المناطق الأربع التي تسجل المستويات الأكثر انخفاضاً لأمّية الراشدين. والتناقض شديد بشكل خاص في شرق آسيا والمحيط الهادئ حيث جميع الشباب تقريباً يجيدون القراءة والكتابة. في الوقت الذي لا يتوقّع ان يقوم بلد سجّل مؤشر تكافؤ بين الجنسين في محو الأمّية دون ٠.٧٥ في العام ١٩٩٠ بتحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول العام ٢٠١٥، فإن على عدد من البلدان، بما فيها بلدان من أفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية، أن تتناول هذا الهدف من أجل أجيالها الشابة.

نوعية التعليم

الفرق بين التعليم الجيد والسيئ مهم لجهة ما نتعلّمه وكيف نتعلّمه وعدد الأشخاص الذين يتعلّمون. وينضوي هذا على حقيقة خاصة تنطبق على المجتمعات الأفقر والأشخاص ذوي الخلفية القليلة الشأن. وأفضل المؤشرات المتوافرة حالياً لتقييم النوعية هي عدد

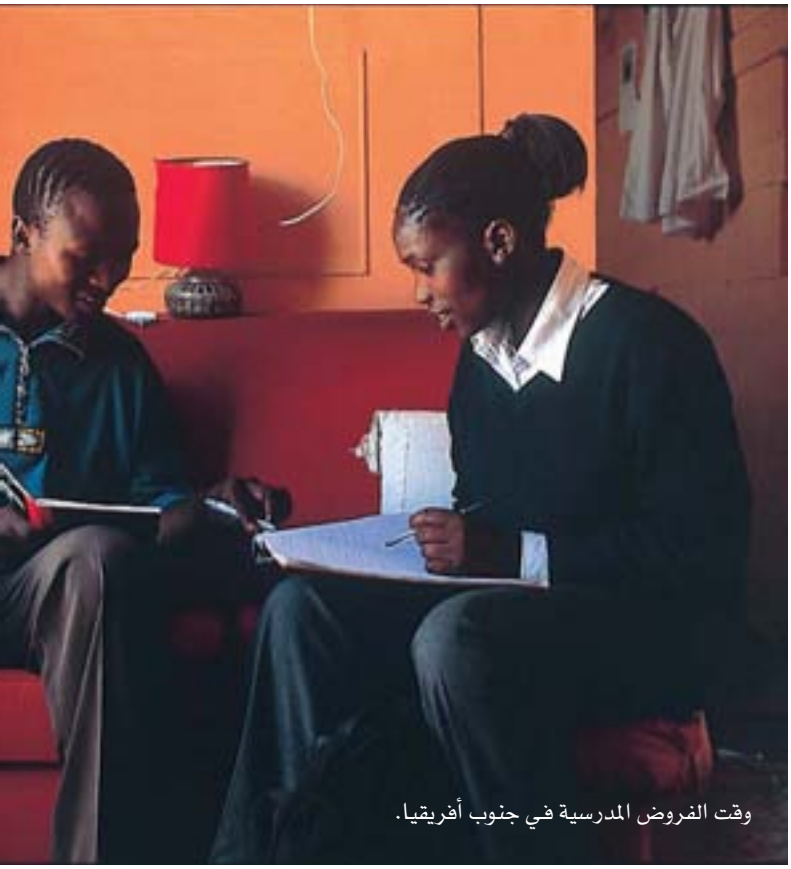

©VU/Darryl Evans

وقت الفروض المدرسية في جنوب أفريقيا.

٥. بلدان هذه المجموعة هي: بنغلادش، البرازيل، الصين، مصر، الهند، اندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، وباكستان.

الطلاب لكل مدرّس، وتدريب المعلّمين، والإنفاق العام والإنجازات التعليمية. كما يستعمل أيضاً معدل البقاء حتى الصف الخامس.

عدد الطلاب لكل مدرّس: المعلومات متوافّرة حول ١٢٢ بلداً وهي تتعلّق بمُعامِل الطلاب بالنسبة للمدرّس في المستوى الابتدائي. وتلاحَظ التقلبات الكبرى في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث يزيد المُعامِل عن ٧٠ في بعض البلدان. ولقد ارتفع المعدل المتوسط من ٤٠ إلى ٤٦ في المنطقة عينها مما يؤثر سلباً على نوعية التعليم. ففي جنوب وغرب آسيا، وبالرغم من التحسن البسيط منذ العام ١٩٩٠، تزيد المعدلات المتوسطة عن ٤٠. تحجب هذه المعدلات الوطنية والقطرية الاختلافات داخل البلد الواحد والتي تكون عادة واسعة.

تدريب المدرّسين: في بعض بلدان المناطق النامية، لم يتلقَّ نصف المدرّسين أي تدريب تربوي. فأقل من ثلثي المدرّسين يتلقون التدريب في بعض بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي ثلثي البلدان التي توافرت عنها البيانات حسب الجنس، تلقت النساء التدريب أكثر من الرجال نسبياً. وتجدر الإشارة إلى وجود نزعة في عدة بلدان محدودة الدخل – تكون غالباً ناجمة عن القيود الضريبية – لتوظيف نسبة أكبر من المدرّسين غير المدرّبين والذين يفتقرون إلى المؤهلات اللازمة مما يؤثر في أغلب الأحيان سلباً على نوعية التعليم.

الإنفاق: خصص نصف البلدان التي توافرت عنها البيانات بين ٣.٤٪ و٥.٧٪ من مدخولها القومي للتعليم وهي حصة يمكن أن تصل إلى ٨٪ في بلدان من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأوروبا الوسطى والشرقية. معظم البلدان النامية حيث أنظمة التعليم العالي ليست بأهمية الأنظمة في البلدان الثرية، تخصص ثلث أو نصف إنفاقها على التعليم للنظام الابتدائي. يتلقى التعليم الابتدائي بين ١.١٪ و٢.٢٪ من الموارد الوطنية في نصف البلدان التي توفرت عنها البيانات.

إنجازات التعلّم: الدراسات المتعددة التي ترصد نوعية التعليم في جميع المناطق ما خلا الأكثر فقراً تصل إلى استنتاج واحد: الفتيات أفضل أداء في القراءة من الصبيان الذين يميلون إلى ان يكونوا أفضل في مواد الحساب مع العلم ان الفرق ليس واضحاً جداً. والتوازن قائم بالنسبة إلى العلوم. تفترض بعض الدراسات ان الفتيات لديهن حوافز أكبر للتعلّم، تحدوهن توقعات أفضل لمستقبلهن. وهذا الوجه متزايد في البلدان النامية والانتقالية وغير معلن إنما واضح في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأقل جلاء في أفريقيا. يلاحظ تمثيل مضاعف للصبيان بين الطلاب ذوي الأداء المنخفض في البلدان المتوسطة الدخل. وفي البلدان الأقل تقدماً، يكون الأداء الزائد للفتيات أضعف أو حتى غائباً تماماً. يستنتج العديد من المسوحات ان الفوارق بين الجنسين في إنجاز التعلّم هي بسيطة أو غير هامة في أفريقيا جنوب الصحراء. وتقترح بعض التيارات أن الفتيات يستفدن أكثر من الصبيان عندما يكون التعليم أكثر نموّاً.

الإطار ٢.٢. استنتاجات مؤشر نمو التعليم للجميع

- حقق ١٦ بلداً (من أصل ٩٤) أو شارف على تحقيق أهداف التعليم للجميع القابلة للقياس – مؤشر نموها ٠.٩٥ أو أكثر.
- ما من بلد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أو الدول العربية أو جنوب وغرب آسيا (باستثناء المالديف) يشارف على تحقيق الأهداف. تضم البلدان الأقرب إلى تحقيقها عدداً من بلدان أميركا اللاتينية التي لها تقليد قديم في التركيز على المشاركة الواسعة في التعليم الأساسي.
- يسجّل ٤٢ بلداً مؤشر نمو بين ٠.٨٠ و ٠.٩٤. تقع بلدان هذه المجموعة في جميع المناطق النامية.
- يبلغ مؤشر النمو في ٣٦ بلداً أقل من ٠.٨٠. ويقع ٢٢ من بلدان هذه المجموعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء لكنها تضم أيضاً بنغلادش والهند والنيبال والباكستان. في معظم الأحيان، الإنجاز محدود في ما يتعلّق بكل واحد من أهداف التعليم للجميع، محتماً تحديات مختلفة إن أردنا ضمان تطبيق التعليم للجميع.

مؤشر جديد لمقارنة التقدم

أهداف التعليم للجميع متضافرة كثيراً: بفضل تحوّل البلدان بسرعة نحو تعميم نوعية جيدة للتعليم، يمكن التوقع أن يحرز التدريس تقدّماً جيداً في خفض مستويات الأمّية. إن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المستوى الابتدائي له تأثير إيجابي، وإن متأخر، على معدلات الجنسين في المستويين الثانوي والعالي.

لقد تم وضع مؤشر جديد لنمو التعليم للجميع (الإطار ٢.٢) ليعطي الأولوية لصورة تقريبية للتقدّم والمساعدة على تحديد البلدان التي تبلي البلاء الحسن على جميع الأصعدة، وتلك التي تنجح في بعض المجالات دون سواها وتلك التي تواجه العديد من الصعوبات. عملياً، من الصعب إدخال الأهداف الستة في مؤشر واحد: برامج التعلّم ومهارات الحياة لا تفضي إلى القياس الكمّي، فيما البيانات حول تعليم ورعاية الطفولة المبكرة ليست موحّدة المعايير عبر البلدان بما فيه الكفاية. لذلك، يضم مؤشر نمو التعليم للجميع مؤشرات للتعليم الابتدائي العالمي (تقاس بمعدل الالتحاق الصافي) ولنوعية التعليم (البقاء حتى الصف الخامس ابتدائي). ويمكن ان يتم احتسابه لـ ٩٤ بلد في سنة ٢٠٠٠. تستثنى معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بسبب عدم اكتمال بياناتها. على أي حال، التقديرات متوافرة لـ٥٠٪ إلى ٨٠٪ من هذه البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، والدول العربية وجنوب وغرب آسيا وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تظهر النتائج الملخّصة في الإطار ٢.٢ ان التكافؤ بين الجنسين هو الوسيلة الأكثر فعالية لتوقعات التعليم للجميع.

الفصل الثالث

ما الذي يعيق تقدّم الفتيات؟

- > ديناميكية الأسرة
- > قوة التقاليد
- > عاملات منزليات مخفيات
- > التعرّض لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز
- > زيادة الرسوم المدرسية
- > تحمّل النماذج المقولبة
- > يحققن إنجازات كبيرة
- > عدم المساواة في سوق العمل

©Tendance Floue/Olivier Culmann

نهاية اليوم الدراسي في ميندوما الكاميرون.

الذي يعيق تقدّم الفتيات؟ تقدّم رزنامة من ثلاث مراحل حول الحقوق إطاراً لفهم الأبعاد المتعددة لعدم المساواة، خارج المدرسة وداخلها. أولاً يشير تساؤل حول الحق في التعليم إلى قيود من العائلة وداخل المجتمع تؤثر على نفاذ الفتاة إلى التعليم. ثانياً الحقوق في إطار التعليم تدعو إلى التركيز على كيفية أخذ الأنظمة المدرسية بعين الاعتبار لحاجات الفتيات الخاصة، من خلال المناهج وطرق التدريس ومحيط التعلّم. وفي النهاية، الحقوق من خلال التعليم تتناول القضايا المتعلّقة بأداء الفتيات في المدرسة ومدى تجسيد الإنجازات بفرص متساوية في المحيطين الاجتماعي والاقتصادي. لا يمكن معالجة الفوارق بين الجنسين إلا عن طريق أخذ هذه الأبعاد الثلاثة بعين الاعتبار.

الحق في التعلم: ماذا يحصل خارج المدرسة

تتخذ العائلة قرار إرسال الأولاد إلى المدرسة. وتظهر دراسات حديثة ان الموارد والعمل والفرص لا تكون متساوية بين أفراد الأسرة الواحدة، كما تقول النظرية التقليدية. هل تعرف النساء والفتيات اوقاتاً أقسى من الرجال والصبيان لأن تأثيرهن على صنع القرار في المنزل ليس قوياً بما فيه الكفاية؟ يبدو انه عندما يؤمن أفراد الاسرة الواحدة دخلاً إضافياً، تنفق النساء على التعليم والصحة والخدمات المنزلية اكثر من الرجال.

تعكس طريقة التشارك في السلطة داخل البيت الواحد معايير المجتمع. وتظهر عدم المساواة الكبرى بين الجنسين في المجتمعات حيث تبقى المرأة محبوسة في البيت. وتحد قيم أخرى كالمبادئ الموروثة عن الآباء والمتعلقة بالميراث والأخلاف، من الفرص المتاحة للنساء. تتميّز هذه المجتمعات بتفضيل لابن والتمييز ضد الابنة منذ صغرها. وتميل البلدان والمناطق التي فيها تفضيل ثقافي كبير للابن إلى تسجيل أكبر مستويات عدم مساواة بين الجنسين – شمال أفريقيا، والشرق الأوسط، والباكستان، وجزء كبير من بنغلادش والهند وبلدان شرق آسيا. في هذه الأماكن، يمكن ان يتخذ عدم المساواة أشكالاً تهدد الحياة. لكن يمكن أن تتغير السلطة في المنزل والمعايير الاجتماعية من خلال أنشطة مدروسة تقوم بها

الدولة والمجتمع المدني تستجيب فيها إلى التنمية الاجتماعية والسياسية الواسعة.

الأطفال العاملون: عائق كبير أمام التعلم في المدرسة

من أكثر الأسباب رواجاً لعدم التحاق الأولاد بالمدرسة هو أن عائلاتهم تطلب منهم العمل. يجب ان يؤخذ هذا بعين الاعتبار لدى وضع السياسات. التقديرات العالمية متوافرة فقط للأطفال الناشطين اقتصادياً الذين لهم نتاجاً قابلاً للتسويق: يتضمّن ذلك العمل المدفوع والعمل المنتظم في مزرعة عائلية أو مؤسسة. استناداً إلى أحدث التقديرات، ١٨٪ من الأولاد بين ٥ ١٤- سنة هم ناشطون اقتصادياً، ويصل عددهم إلى ٢١١ مليون طفل، نصفهم من الفتيات. من الممكن أن نعتبر ان العدد الحقيقي للأطفال العاملين هو أكبر بكثير لأنه لا يتضمن أعداد الأطفال القائمين بأعمال روتينية في بيتهم وفي منازل أخرى لا ينجم عنه نتاج قابل للتسويق. على أي حال، لدى استثناء هؤلاء العاملين في هذه الأنشطة المنزلية، يُقدَّر أن ٦١٪ من الأطفال العاملين هم في آسيا (١٢٨ مليون)، ٣٢٪ في أفريقيا (٦٨ مليون) و٧٪ (١٥ مليون) في أميركا اللاتينية. ويعمل معظم الأطفال في مجال الزراعة في مزارع تديرها العائلة. ويجمع معظم الأطفال بين هذا العمل والذهاب إلى المدرسة، بالرغم من وجود مفاضلة جلية بين الذهاب إلى المدرسة والإنجازات.

الأهل هم أول مستخدمي الأطفال. يشكل التأثير على ظروفهم وتصرفاتهم تحدياً كبيراً للتعليم. تتراجع عمالة الأطفال مع تقدّم التنمية الاقتصادية ووجودها هو نتيجة الفقر حتماً. وتظهر الأبحاث الحديثة أن عمالة الأطفال لها وقع أخف إن كانت السلطة مشتركة مناصفة بين الزوج والزوجة.

باسم التقاليد

قالت سيلينات ليبزورك من أثيوبيا[٦]: «كان عمري سبع سنوات عندما تزوّجت. اليوم عمري ١٤. أردت أن أعود إلى المدرسة وتركت زوجي. انا ابلي البلاء الحسن الآن».

يعيق الزواج المبكر تقدم الفتيات الدراسي أكان سببه تخفيف عبء العائلة المادي أو تأمين مستقبل الابنة. في النيبال، ٤٠٪ من الفتيات يتزوجن قبل ان يبلغن سن ١٥ سنة. في أثيوبيا وبعض بلدان غرب أفريقيا، ليس الزواج بعمر ٧ أو ٨ سنوات غريباً. ويبدو أن تغيير السن القانوني للزواج لن يغيّر العادات المحلية إن لم تتغيّر الظروف الضمنية. لذلك، إن الترويج لأهمية تعلّم الفتيات من خلال الحملات، ونماذج الدور، وتحسين ظروف الأمن والسلامة، والعمل مباشرة مع المراهقات لدعم صوتهن، كل هذه تدابير هامة تسمح لهن بمتابعة الدراسة.

يمكن أن تقام الممارسات التقليدية حول المراهقة وطقوس العبور على حساب التعليم، تعليم الفتيات بشكل خاص. في بعض المجتمعات، يمكن أن تستعبد الفتاة للتكفير عن ذنب رجل قريب لها أو تأمين سلامة عائلتها بطرق أخرى. تكون الضغوطات الاجتماعية شديدة للغاية على الفتيات والصبيان خلال فترة البلوغ. في عدة بلدان، يتسبّب حمل المراهقين بتوقّف الفتاة عن التعلّم. والمعلومات غير المناسبة التي توفرها عدة مدارس حول الحياة الجنسية تدعم هذه الممارسات.

فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، النزاعات والإعاقة

إن كارثة فيروس نقص المناعة البشري العالمية (الإطار ٣.١) والنزاعات المسلّحة وأشكال الإعاقة المختلفة كلها لها دورها في اختصار حق الفتاة في التعليم.

الإطار ٣.١. ضريبة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

في العام ٢٠٠٢، كان ٤٢ مليون شخص يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشري /الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء، تشكل النساء ٥٨٪ من الأشخاص الذين يعيشون مع ذاك الوباء، مقابل ٢٠٪ في شمال أميركا. الصورة قاتمة بالنسبة إلى المراهقات. في جنوب أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، تصاب الفتيات بين عمر ١٥ و١٩ سنة بالعدوى بمعدل ٤ أو ٧ أضعاف إصابة الصبيان، وهذا التفاوت مرتبط بالاستغلال المستشري وممارسات الاستغلال الجنسي والتمييز. ويعزز العنف والإكراه الجنسين داخل المدرسة وخارجها سرعة تأثر الفتيات.

التعليم هو لقاح اجتماعي. من الواضح ان الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز تتراجع بشكل ملحوظ بين النساء الشابات المتعلّمات أكثر مما تتراجع بين الأقل تعلّماً. تشير الدراسات إلى مثل زامبيا حيث هبطت إنتشار الوباء بين الشابات بين عمر ١٥ و١٩ سنة من ٢٧٪ العام ١٩٩٣ إلى ١٥٪ العام ١٩٩٨. والتراجع اكبر بين أولئك اللواتي بلغن التعليم الثانوي أو العالي. تتطلب محاربة الوباء المزيد من الموارد لتأمين تدريب جديد ومناهج جديدة والنصح وللسماح لليتامى والأطفال المتأثرين بالذهاب إلى المدرسة. لا يمكن أن تقوم البلدان الأكثر تأثراً بتعبئة هذه الموارد عن طريق إعادة التوزيع الداخلية فحسب. لا بد من استبعاد مبدأ استدامة أنظمة التعليم من دون أي دعم خارجي ما دام فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز يحطّم حياة الفتيات والصبيان الأيتام المصابين ويستمر في تأثيره المدمّر على المدرّسين.

٦. و. يلفين «تقرير حول أثيوبيا» ورقة مرجع لـ: «فرصة عادلة: تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الأساسي بحلول العام ٢٠٠٥» بروكسيل، الحملة العالمية للتعليم ٢٠٠٣.

من بين البلدان السبعة عشر الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء والتي تراجعت فيها معدلات الالتحاق في التسعينات، هناك ستة بلدان تأثرت بنزاعات مسلّحة عنيفة أو تحاول النهوض منها. ففي رواندا، نزح أو قُتِل أكثر من ثلثي المدرّسين خلال مجزرة العام ١٩٩٤؛ في الموزامبيق، تهدّم ٤٥٪ من شبكة المدارس خلال الحرب الأهلية. في فترات النزاع، من الواضح أن الفتيات يكنّ اكثر عرضة للاغتصاب والعنف الجنسي والاستغلال. يقدر أن حوالى ١٠٠٠٠٠ فتاة شاركن في النزاعات مباشرة في ثلاثين بلداً على الأقل في التسعينات كمقاتلات أو طاهيات أو حاملات أو جاسوسات أو خادمات أو عبيداً للجنس.

في فترات النزاع، من الواضح أن الفتيات يكنّ اكثر عرضة للاغتصاب والعنف الجنسي والاستغلال.

وخلّفت النزاعات المسلّحة أيضاً تزايداً في عدد اللاجئين. فأغلبية لاجئي العالم الذين يبلغ عددهم ٢٥ مليون شخص نزحوا داخلياً هم من النساء والأطفال ويواجهون في نصف البلدان تقريباً العنف الجنسي. والإعاقة هي نتيجة مهملة أخرى للنزاع: مقابل كل طفل قُتِل خلال نزاع مسلّح، هناك ثلاثة مجروحين ومصابين بإعاقة دائمة بسبب الألغام.

في النزاعات، غالباً تجد النساء أنفسهن يعملن خارج المنزل للمرة الأولى، فيصبحن مدرّات للدخل ويعشن في محيط عام. في المجتمعات التي تنهض من نزاع، يستخدم التعليم أحياناً كسلاح للقمع الثقافي ويتيح الفرصة أيضاً لتحويل الأنظمة التقليدية وتجديد طرق ومناهج التعليم.

تعتقد منظمة اليونسكو أن ٩٠٪ من الأطفال المصابين بإعاقة في البلدان النامية لا يذهبون إلى المدرسة. يشكل الفقر والإعاقة حلقة مفرغة: في مواجهة الموارد المحدودة، تحرَم النساء والفتيات اكثر من أترابهن الذكور، من الحاجات الأساسية، كالطعام والدواء فيتضاعف بذلك خطر التخلّف الجسدي أو الفكري. لم يلحظ الذين التزموا الدعوة إلى المساواة بين الجنسين وفي الإعاقة تعليم الفتيات المصابات بإعاقة. ولم يتم إيلاء الاهتمام الكافي في السياسات إلى التحرش الجنسي والمعاقين، وهو أمر تواجهه الطالبات مثلاً.

تعليم جيد ومجاني

بالرغم من وثائق حقوق الإنسان التي تلزم الدول بتوفير التعليم المجاني والإلزامي في المرحلة الابتدائية، ما زالت الرسوم المدرسية تجبى في مئة وبلد حول العالم على الأقل. ولا بد من إضافة كلفة أخرى إلى الرسوم، ككلفة الكتب، والبذلة المدرسية وكلفة النقل أو المساهمات المشتركة. في ستة بلدان أفريقية، يقدر ان الأهل يشاركون بحوالى ثلث الكلفة السنوية للتعليم الابتدائي.

من المؤكد ان هذه الكلفة، بالإضافة إلى الحاجة للعمل هما السبب الأساسي لعدم ذهاب الأولاد إلى المدرسة والتسرّب منها. إن دخل الأسرة هو الذي يحدد بشكل كبير مدى الالتحاق بالمدرسة: ففي أثيوبيا، يعزز رفع مؤشر غنى الأسرة نقطة واحدة، من فرص صبي بالالتحاق بالمدرسة بنسبة ١٦٪ مقابل ٤١٪ للفتيات.

لذلك، يعتبر اتخاذ تدابير لتخفيض كلفة التعليم المباشرة من الطرق الأكثر فعالية لزيادة نسبة الالتحاق بالمدرسة، خاصة بالنسبة إلى الأسر الفقيرة والفتيات بشكل خاص. هناك خبرة واسعة في التحاق عدد أكبر من الأطفال بالمدرسة عندما تنخفض الكلفة (راجع الفصل الخامس).

حتى إن لم تشكل الكلفة المباشرة عائقاً، لقد ثبت ان بعد المسافة بين المدرسة والبيت يؤثّر أيضاً على معدّل الالتحاق. ما تزال المساكن النائية والناس المتفرقين يواجهون المصاعب التي تؤثر أكثر على الفتيات إذ يخشى الأهل على سلامة ابنتهم في طريقها إلى المدرسة.

بالرغم من وثائق حقوق الإنسان التي تلزم الدول بتوفير التعليم المجاني والإلزامي في المرحلة الابتدائية، ما زالت الرسوم المدرسية تجبى في مئة وبلد حول العالم على الأقل.

البنى التحتية في المدارس هي غالباً غير ملائمة: وجود مراحيض منفصلة أمر جوهري بالنسبة إلى الفتيات في فترة الحيض. كما هي الحال في تخفيض المسافة بين البيت والمدرسة، إن الاستثمار في الماء والمراحيض والبنية التحتية الأساسية للمدارس هو من شأن الدولة حتماً التي، بعد ان تقوم بذلك، تلمس تقدّماً ملحوظاً في ردم الهوة بين الجنسين وتعميم التعليم. في بنغلادش، مياه الشفة متوافرة حالياً في حوالى ٩٠٪ من المدارس بالرغم من ان ٣٠٪ من المدارس المختلطة تفتقد إلى المراحيض.

هل يمكن أن يدفع مقدمو الخدمات غير الحكوميين بتعليم الفتيات قدما؟

في معظم البلدان النامية، كان لمقدمي الخدمات غير الحكوميين التزاماً طويل العهد بتوفير خدمات التعليم أكثر من التزام الدولة. يمكن أن تكون المنظمات غير الحكومية من المساهمين الأساسيين وهي ملتزمة في الإجمال التأكد من أن التعليم يصل إلى المجموعات الأفقر والأقل حظاً. تضم هذه الصورة مقدمي الخدمات التجاريين – وهو قطاع ينمو بسرعة – والمجموعات الأهلية كالأجهزة الدينية.

إن قلة البيانات الرسمية تزيد من صعوبة الوصول إلى استنتاجات حول تأثير التعليم الخاص على المساواة بين الجنسين، لكن تظهر الحقائق ان الالتحاق بالمدارس الخاصة في معظم البلدان لا يزال محصوراً بالميسورين فقط. التعليم الخاص للفتيات مرتبط مباشرة بمستويات الدخل المرتفع. في مالي، حيث يزيد عدد المدارس الأهلية وغير الحكومية عن عدد المدارس الحكومية الابتدائية، يبقى معدل التحاق الفتيات أكبر في هذه الأخيرة. على صعيد آخر، ساهمت المدارس الخاصة بتعزيز التكافؤ في المرحلة الثانوية: لقد أعطت المدارس الثانوية الجديدة ملاذاً لسكان المدن الميسورين لإرسال بناتهم إلى أماكن تعلّم اكثر أماناً. هذا يعني ان زيادة عدد المدارس الخاصة للبنات وتحسين نوعيتها يبقى تحدياً أساسياً في السياسة حيث تكون المعدلات بين الجنسين غير متساوية.

التعليم الخاص للفتيات مرتبط مباشرة بمستويات الدخل المرتفع

تصوّر المدارس المحلية على أن لها صلة اقرب بالتنمية المحلية، وتتمتع بمردودية تكاليف أفضل ويمكن الوثوق بها أكثر من المدارس الرسمية. تشير عدة دراسات إلى نجاحها في تحسين النفاذ إلى المدرسة وليس في زيادة نسبة التحاق الفتيات. غير أن البرامج الجديدة يمكن أن ترفع الكلفة المباشرة التي تواجهها الأسرة فيتفاقم عدم المساواة بين الجنسين. قد تضطر المجتمعات إلى تأمين أجور المدرّسين مثلاً. ففي مالاوي، عزز النقاش بين الأهل ولجان المدرسة النظرة القائلة بأن عبء الأنشطة المحلية قد ألقيَ على النساء بشكل أساسي.

ما زالت المنظمات المبنية علي الإيمان تؤدي دوراً أساسياً في توفير التعليم مجموعات الاجتماعية المحرومة. تقدّم بنغلادش والجمهورية الإيرانية الإسلامية ومالي صورة عن التأثير الإيجابي للمدارس الدينية على تحسين التحاق الفتيات. غير أن الواقع يظهر أن مردّ ذلك هو إلى أنها تميل إلى تعزيز نموذج المرأة المطيعة والخاضعة. وقد يقدّر الأهل هذا النوع من العلاقات للصبيان والفتيات، لكن غالباً ما يرسلون بناتهم إلى المدارس الدينية فقط. ففي الجمهورية الإيرانية الإسلامية، حثت السياسات المحافظة التي تم إدخالها بعد العام ١٩٧٩ على تزايد طلب الفتيات للتعليم. لكن خلقت هذه النزعة قوة دافعة للتغيير الاجتماعي: تثبت الحقائق أن النساء المتعلّمات يؤخرن سن زواجهن ويسعين لإحداث تغييرات في أدوارهن التقليدية.

بالرغم من أن القطاع الديني من شأنه أن يساهم بشكل كبير في دفع التكافؤ بالنسبة إلى الفتيات، إلا أن مؤسساته محافظة للغاية، لذلك قد يكون تأثيرها على المساواة محدوداً. في عدة بلدان في أميركا اللاتينية مثلاً، استخدمت الكنيسة تأثيرها كي تضع حداً لحملات التوعية حول الحياة الجنسية في المدارس.

الحقوق في إطار التعليم: المدرسة الآمنة والمعاملة الحسنة

المؤسسات التعليمية هي في المبدأ أمكنة للتعلّم والنمو والتمكين. لكن بعيداً عن ان تكون ملاذاً أميناً للتعلّم، تتحوّل المدارس أحياناً إلى مواقع يسودها التعصّب والتمييز والعنف. والفتيات هن الضحايا في الإجمال. إن ردم الهوة بين الجنسين يعني أيضاً مواجهة واقع العنف والتحرّش الجنسي وهو المسؤول عن التراجع في الدراسة وارتفاع معدلات التسرّب. يشير تقرير حديث من جنوب أفريقيا إلى أنّ التهديد بالعنف في المدرسة هو من أهم تحديات التعليم. الوضع مختلف في أوروبا وشمال أميركا حيث تظهر أبحاث عديدة ان الصبيان هم المتورطون اكثر من الفتيات بالعنف. تعتبر الدراسات القليلة الصادرة حول الموضوع أنه لا يتم التبليغ عن العنف في المدارس أو لا يُعطى الأهمية اللازمة، لأن الطلاب يخشون أن يصبحوا الضحية أو يخشون العقاب أو السخرية. وعندما يتم التبليغ عنه، نادراً ما يتم مقاضاة المدرسين بتهمة التهجم الجنسي أو الاغتصاب. والعقاب ضروري لوضع أسس إرساء علاقات متساوية بين الرجال والنساء في المجتمع.

إن ردم الهوة بين الجنسين يعني أيضاً مواجهة واقع العنف والتحرّش الجنسي وهو المسؤول عن التراجع في الدراسة وارتفاع معدلات التسرّب.

تعزز الممارسات اليومية في الصفوف الفوارق بين الجنسين. أظهرت دراسة أجريت في تسعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء أن الفتيات معنيات اكثر من الصبيان بمهام كتنظيف الأرض ونقل المياه. وتبيّن دراسات من عدة بلدان أن المدرّسين يعتبرون الفتاة غالباً أقل ذكاء من الصبي لذلك قدرها ألا تتقاضى الأجر نفسه. في بنغلادش، لم يتوقّع معظم المدرّسين أن تتولى بناتهم أي وظيفة بعد إنهاء الدراسة. لكن في جامايكا، الدفة تميل إلى عكس ذلك إذ يعطي المدرسون تقديراً أقل للصبيان ويعطونهم مهاماً وضيعة.

قلما يركّز تدريب المدرّسين على مسائل الوعي على الجندر، فيما يبقى التمييز الجنسي ضد النساء مألوفاً في الكتب المدرسية. وحتى في شمال أوروبا، حيث أحرزت النساء تقدماً سريعاً في سوق العمل في ظل الحكومات الاشتراكية السابقة، ما زال الانحياز واضحاً في المناهج التعليمية، وما زالت الكتب المدرسية في بلدان متفرّقة تصوّر المرأة في محيط منزلها فقط.

تلقى أهمية نماذج أدوار الإناث قبولاً واسعاً كأداة للترويج لمساواة أكبر بين الجنسين. لكن يبقى عدد المدرّسات منخفضاً جداً في بعض البلدان.ففي الهند، الموظّفون في حوالى ٩٠٪ من

المدارس التي تعتمد مدرّساً واحداً، وهي تشكل ٢٠٪ من مجموع المدارس، هم من الرجال مقابل ٧٢٪ من المدارس التي تعتمد مدرّسين ليس فيها مدرّسات. تقع هذه المدارس في الإجمال في المناطق الريفية والنائية حيث الفتاة محرومة. في مدارس مالي المحلية، معامل الإناث/الذكور بين المدرّسين منخفض جداً فلا يتعدى ٠.٢٤.

ويبدو أن مهنة التدريس تتحول شيئاً فشيئاً لتصبح أنثوية مع ارتفاع معدلات الالتحاق وتوسّع دور المرأة الاقتصادي. في بعض الحالات، تتفاقم هذه النزعة مع انخفاض الأجور الذي يفرضه التحوّل والتصحيح الاقتصادي: عبر أوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية، لم تعد أجور المدرّسين تكفيهم لتلبية حاجاتهم الأساسية. أدى هذا إلى رحيل المدرّسين الرجال عن الصفوف. تظهر الدراسات من بلدان أخرى أن التحوّل إلى مهنة أنثوية يتم في إطار تبدّل هيكلية المهنة – تكون عقود المدرّسين المساعدين مثلاً أو أولئك العاملين في مدارس غير حكومية قصيرة الأمد وغير آمنة والأجر أقل مما هو في المدارس الرسمية. هناك نسبة أعلى من النساء تقبل بهذا العمل.

الحقوق من خلال التعليم

إن الواقع القائل بأن أداء الفتيات أفضل من أداء الصبيان في عدة بلدان نامية قد خلق اضطراباً عاماً، بالرغم من أنه من الضروري إيجاد تفسير دقيق لمعرفة أي فتيات لهن أداء أفضل من أي صبيان وفي أي إطار مؤسساتي وثقافي اجتماعي. تقدّم البلدان النامية صورة مختلفة جداً. فبالنسبة إلى العديد منها، حيث ما زال التكافؤ بين الجنسين بعيد المنال، يكون أداء الفتيات والصبيان سيئ على حد سواء.

تظهر عدة أمثلة أن الفتيات غير قادرات على تحويل تفوّقهن الأكاديمي على الصبيان إلى مساواة أكبر في أوساط الحياة الأخرى. اختيار المجالات أمر منوّر. لا تحظى الفتيات بتمثيل مناسب في مجالات العلوم. في التشيلي، حيث يتم اختيار التخصص في منتصف المرحلة الثانوية، أكثر من ٨٠٪ من النساء ملتحقات في الاختصاصات التجارية (مقابل ٣٣.٨٪ من الرجال) فيما يلتحق ١٣٪ فقط في الميادين الصناعية. في الكتلة الشرقية السابقة، حيث شهد التعليم العالي تحوّلاً أنثوياً كبيراً في التسعينات، يتركّز اهتمام النساء في مجالات التعليم والصحة، فيما يهيمن الرجال في برامج حول الحكمانية والمحاسبة والعمل المصرفي.

أداء الصبيان الذي هو دون المستوى في المجال التربوي لم ينجم عنه بعدُ تراجعهم في الأوساط الاقتصادية والسياسية. وقد تحتاج النساء إلى بلوغ مستويات أعلى إن أردن النجاح في المنافسة على الوظائف، والأجر المتساوي ومواقع صنع القرار. يظهر مسح أجري حول أداء بلدان آسيوية في تحقيق التكافؤ بين الجنسين أن معدلات بطالة النساء أعلى على كل المستويات التعليمية، فيما يشير تقرير حديث لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة انه في مجالي الصناعة والخدمات، تقاضت النساء في نهاية التسعينات أجوراً تقل بنسبة ٢٢٪ عن أجور الرجال.

أما تقييم مدى بقاء الفتيات متأخرات في كل مرحلة من مراحل رزنامة الحقوق – في البيت والمجتمع، من خلال كلفة التعليم والانحياز، نقص السلامة، المعاملة غير العادلة ونقص الفرص – فيؤدي إلى مجموعة من التحديات. لا بد من العمل فوراً في البلدان التي ما زالت فيها الهوة بين الجنسين كبيرة جداً: فمواجهة قيود الفقر، جعل المدارس آمنة، مراجعة المضمون التمييزي وتغيير المواقف، كلها جزء من المعادلة. تجدر الإشارة إلى أن تحقيق التكافؤ لا ينتهي عند بلوغ أرقام متساوية: الفرص المتكافئة والمعاملة والنتائج في التعليم والمجتمع، كلها مقاييس أساسية معتمدة للتقدّم.

أداء الصبيان الذي هو دون المستوى في المجال التربوي لم ينجم عنه بعدُ تراجعهم في الأوساط الاقتصادية والسياسية.

الفصل الرابع

دروس من الممارسات الجيدة

©Magnum Photos/Ian Berry

تلميذات في طريقهن الى المنزل في مصر.

- التغيّرات الديمغرافية
- النساء في القوى العاملة
- تغيير القانون
- الحوافز للحد من عمالة الأطفال
- المنح المدرسية والغذاء
- تغيير المواقف
- منافع الطفولة المبكرة
- تمكين المرأة

بالرغم من عدم وجود «رصاصة سحرية» لتقليص الهوة بين الجنسين وتعزيز المساواة في التعليم، تشير مجموعة كبيرة من الخبرات الدولية الحديثة إلى تقدّم مفاجئ سهّل نفاذ الفتيات إلى التعليم وحسّن أداءهن. تتضمن مبادرات كهذه عادة تخفيض كلفة التعليم وتحسين نوعية المحيط التعليمي.

يتم توسيع سياسات التعليم داخل نطاقات وطنية وعالمية محددة. تذكّرنا وجهة نظر تاريخية بأن التوجّه نحو تعليم المرأة يوضع دائماً في إطار إيديولوجيات اوسع من دورهن الملائم في المجتمع. لذلك، لطالما كان توفير التعليم للمرأة مسألة سياسية بامتياز، بسبب تاريخ التمييز بين الجنسين الذي طبع معظم المجتمعات. في البلدان التي حقّقت التكافؤ، كان التقدّم السريع في مجال تعليم المرأة ميزة النصف الثاني من القرن العشرين. في عدة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، كان التعليم الرسمي متوفراً للصبيان فقط.

يمكن أن تحوّل السياسة العامة تعليم النساء، حتى في الأماكن التي يبقى فيها النمو الاقتصادي خجولاً. تقوم حركات اجتماعية واسعة تأسست حول حق التنمية بتحريك التغيير. وقد طالبت النساء في عدة مؤتمرات دولية في التسعينات بإصلاحات سياسية وقانونية، فيما ردت الدول بطرق مختلفة، موقّعة اتفاقيات دولية، واضعة أنظمة حصص أو لاغية قوانين تمييزية.

تحولات داخل الاقتصاد العالمي

إن التيارات الاقتصادية العالمية ومشاركة النساء في سوق العمل تؤثّر على الإطار الذي يتم فيه وضع سياسات التعليم. لقد أصبحت القوى العاملة العالمية مؤلفة من النساء أكثر من السابق فارتفعت النسبة من ٣٦٪ العام ١٩٦٠ إلى ٤٠٪ العام ١٩٩٧ – وهو رقم لا يأخذ بعين الاعتبار أن معظم أعمال النساء تبقى غير موثّقة. ومردّ ذلك إلى مخلّفات الفقر، والصدمات والأزمات الاقتصادية. في عدة أنحاء من العالم، يحتاج عدد متزايد من النساء إلى العمل لإعالة عائلاتهن، في مواجهة تدني قيمة الأجور الفعلية وتخفيض الإنتاج في الخدمات والإعانات العامة. ترافقت مشاركة المرأة في الاقتصاد العالمي مع تراجع في أمن الوظيفة، ونزع ضوابط شروط العمل وحماية قانونية واجتماعية معدومة أو بسيطة جداً.

فضلاً عن ذلك، أرباح العمل التي تحققها النساء سريعة التأثر: أُخرِجَت المرأة من بعض القطاعات الصناعية الموجّهة نحو التصدير، بسبب تطلّبها مهارات أوسع. في أوروبا الوسطى والشمالية، تراجع توظيفهن الرسمي منذ بداية الإصلاحات

الاقتصادية. في هذه الاقتصاديات، عانى التعليم من جراء تخفيض الإنفاق العام، وتراجع قدرة الأسر على المساهمة في كلفة التعليم وازدياد الاتكال على مساهمة الطفل المادية. بالرغم من هذه التيارات، يمكن أن تقوم مشاركة أكبر للمرأة في مكان العمل، في إطلاق التغيير وتؤثر تدريجياً على المعايير الاجتماعية والنظرة إلى قدرات المرأة ودورها.

الانتقال الديمغرافي

بالتزامن مع التغيّرات في الاقتصاد العالمي، برز تراجع مثير ومستدام في معدّل الوفيات وبالتالي في معدل الولادات. شهدت آسيا وأميركا اللاتينية أكبر تراجع فيما بقيت أفريقيا جنوب الصحراء متخلفة بشكل ملحوظ. يُعتقَد أن تعليم النساء يساهم في هذا الانتقال. فيما يزداد تحصيل المرأة التعليمي، يتراجع معدل الولادات وحجم العائلة التي ترغب بتأسيسها. يبقى أن هناك «تأثيرات الحد الأدنى»: في بعض المواقع الأبوية، لا يكفي التعليم الابتدائي وحده للمساعدة على تأجيل سن الزواج. ولا يمكن اعتبار تراجع معدل الولادات مرتبطاً مباشرة بتمكين المرأة في المحيطين الاقتصادي والسياسي علماً أنّ الرابط بينهما قوي.

سياسة عامة تناسب الفتيات

يجب تحديد التكافؤ بين الجنسين والمساواة في التعليم في إطار هذا النطاق العالمي بما أن النفاذ الأفضل إلى التعليم يمكن أن يدعمه هذان التياران فيتعزز. يبقى التعليم هو الأداة الأقوى لإضعاف القوى التي تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين. في هذا الصدد، يكون للدولة دور دقيق عليها أن تلعبه على ثلاث جبهات على الأقل: خلق محيط ملائم لتعزيز تعليم المرأة من خلال إصلاح تشريعي وسياسي؛ الاستثمار في إعادة التوزيع؛ وإدخال الإصلاحات التي تجيب على ظروف الفتيات والنساء الخاصة. يجب أن يضم كل ذلك تخفيفاً لعبء الصدمات الخارجية ضد النساء، كآثار النزاعات والأزمات الاقتصادية وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

التغيير التشريعي

من الضروري إجراء تغيير وإصلاح تشريعي من أجل تجذّر المساواة بين الجنسين. تشكل حقوق التملك والإرث، وإدخال المساواة بين الجنسين في قانون العائلة حجر زاوية لتأمين العدالة الاجتماعية والاقتصادية للنساء. يمكن أن تعزّز هذه الإصلاحات التشريعية التغيير في مجال التعليم. ففي كوستاريكا مثلاً، جعلت معاهدة تعزيز المساواة الاجتماعية للمرأة (١٩٩٠) جميع المؤسسات التربوية مسؤولة عن تأمين فرص متكافئة للرجال والنساء. فالأطر الداعمة القوية يجب أن تكمّل التشريعات. وضعت أثيوبيا استراتيجية كاملة تولي الاهتمام إلى مسائل الجندر في تصميم المناهج وشدّدت على استقطاب وتدريب المدرّسات. اعتمدت استراتيجيات مكمّلة كرفع سن الزواج القانوني للفتاة من ١٥ إلى ١٨ سنة وتأمين فرص العمل المتكافئة وتشجيع المرأة على تولي الوظائف في الإدارة العمومية.

منذ عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦-١٩٨٥) ابتكرت عدة بلدان آليات خاصة داخل الحكومات لتناول مسألة المساواة بين الجنسين في التعليم. لكن غالباً ما يتم تهميش هذه الوحدات وعدم إمدادها بالموارد لذلك تفشل في التأثير على مخطط التنمية الوطني.

خلق الفرص المتساوية: كلفة تعليم الفتيات

كما ذكرنا في الفصل الثالث، إن كلفة التعليم المباشرة وغير المباشرة التي تقع على عاتق الأسر تحول دون النفاذ إلى التعليم. قد يؤدي إلغاء الرسوم المدرسية في المرحلة الابتدائية إلى رفع معدّل الالتحاق للصبيان والفتيات في آن واحد كما هو مبيّن في الفصل الخامس. على أي حال، مسألة الرسوم هي وجه واحد وإن تكن جزءاً مهماً من تحقيق التكافؤ. فالأمر يتطلّب التدخلات الهادفة للتأكد من أن الصبيان والفتيات يحظون بفرصة متساوية للذهاب إلى المدرسة.

الحاجة للعمل هي من أهم أسباب الالتحاق الأدنى من المستوى المطلوب. لذلك، تشكّل التدابير للحد من أو القضاء على حاجة الطفل للعمل، وسيلة مهمة لرفع نسبة التحاق الصبيان والفتيات بالمدرسة. لا بد من سنّ تشريعات تحظّر عمالة الأطفال لكن لن يكون لها أي تأثير على الأطفال الذين يعملون مع أو لحساب أهلهم، وعددهم هائل. في بنغلادش والنيبال أشارت دراسة حديثة إلى أن لا عجب في أن تعمل فتاة بعمر العشر سنوات بمعدل عشر ساعات يومياً.

إن سلمنا جدلاً أن السبب الرئيسي لعمالة الأطفال يكمن في الفقر، فالمطلوب هو اتخاذ تدابير ووضع سياسات تنمية للفقراء وذلك لتخفيف التمييز ضد النساء في ميادين العمل والأجور. إن كان الدافع لإرسال الأطفال إلى العمل هو المقارنة بين المردود النسبي للعمل والتعليم، فإن الاستثمار في نوعية وتوفّر هذا الأخير له مردوده أيضاً.

تغيير ميزان الدوافع

يمكن وضع سياسات خاصة لتغيير ميزان الدوافع التي تؤدي إلى استبعاد الفتيات بشكل خاص عن المدرسة. المنح المدرسية وخطط دعم الدخل وبرامج تناول الطعام في المدرسة هي ثلاثة أنواع من التدابير الهادفة التي ثبُتَ أنها فعالة على مختلف الأصعدة.

لا بد من سنّ تشريعات تحظّر عمالة الأطفال لكن لن يكون لها أي تأثير على الأطفال الذين يعملون مع أو لحساب أهلهم، وعددهم هائل.

إن الدوافع المادية كالتحويل النقدي لتغطية أجر الطفل الضائع لها تأثيرها على معدّل الالتحاق إذ يكون التمويل غالباً مشروطاً بالحضور إلى المدرسة. يحاول البرنامج الوطني في البرازيل بولسا اسكولا (منحة مدرسية) الذي يغطي حوالى مليوني طفل ان يعالج مشاكل معدّل التسرّب المرتفع عن طريق تقديم الإعانات إلى العائلات التي تضم أطفالاً في سن الدراسة، شرط أن يحضر الطفل إلى المدرسة على الأقل بنسبة ٩٠٪ من الوقت. يتم دفع التحويلات النقدية مباشرة إلى الأمهات. تظهر الدراسات تراجعاً حاداً في معدّلات التسرّب وارتفاعاً في معدلات الالتحاق في مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي. بالرغم من أن قيمة الإعانات هي أقل من الدخل المتوقّع من عمالة الأطفال، فإن الاعتماد عليها والحد من العنف والمشاكل الصحية التي ترافق عادة العمل في القطاعات غير الرسمية، كلها تعوّض عن خسارة الدخل بالنسبة إلى معظم العائلات.

منح من أجل مستقبل أفضل

في بنغلادش، كان لبرنامج مخصصات التعليم الثانوي للإناث تأثير ملحوظ على الالتحاق (راجع الإطار)، إذ حقق زيادة بخمسة أضعاف في عدد المستفيدين في بعض المناطق. في كمبوديا، قاد عمل الكامبوشي للتعليم الابتدائي برنامج منح يسمح للفتيات ذوات الدخل المحدود في الصف السادس ان يتابعن دراستهن لثلاث سنوات.

برامج التغذية في المدارس

إنّ الوجبات الكاملة أو الخفيفة التي تعطى في المدرسة أو وجبات الطعام الجامد التي تحمل إلى البيت يمكن أن تكون عنصراً جوهرياً بالنسبة إلى إرسال الطفل إلى المدرسة. تظهر دراسة من الهند أن مشاركة النساء في الذهاب إلى المدرسة ارتفعت بنسبة ١٥٪ عندما بدأت المدرسة المحلية تقدم الطعام في منتصف النهار. لا بد من توفّر عدة شروط كي تعود برامج الغذاء بمردود جيد. يجب استهداف أفقر العائلات ويجب أن تكون الوجبات كبيرة بما فيه الكفاية كي يعتبرها الأهل تحويلاً هاماً للدخل، ويجب ان يكون المجتمع المحلي والأهل مسؤولين عن إدارة هذه البرامج لتجنّب الممارسات الخاطئة في توزيع الطعام. يجب أن تكون مبادرات توفير الطعام جزءاً من صفقة شاملة لتحسين تعليم الفتيات ونوعيته بشكل خاص.

إعادة هيكلة خبرة التعليم

إن نوعية خبرة التعليم، كما هو مذكور في الفصل الثالث، هي غالباً محفوفة بالتهديدات وغير محببة للفتيات. العنف الجنسي ووجهات النظر النموذجية القائلة بأن الفتيات غير قادرات على النجاح كالصبيان، وطرق التعليم التي تدعم وجهات نظر كهذه كلها متداولة جداً في عدد من البلدان. إنّ التأكد من أن التعليم لا يهمل الأطفال، يتطلّب الاهتمام «ببرمجيات» التغيير. ودور المناهج التعليمية أساسي في هذا الصدد. لقد أطلقت عدة بلدان حملات إصلاح للحد من انحياز الفتيات والصبيان لدى اختيار المواضيع وإزالة النماذج المقولبة المتعلّقة بالجندر من مواد التعليم. على أي حال، بغض النظر عن المناهج الرسمية، طريقة طرح المدرّسين للأمور هي بغاية الأهمية.

الأساتذة مثال قوي قادر على تحدي النماذج التقليدية إن نالوا الدعم المطلوب. إن وجود الحركات النسائية القوية خلال السبعينات في عدة بلدان صناعية ساعد على تركيز المبادرات على مشاركة الفتيات في الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا وعلى خلق محيط «ملائم للفتيات» في المدارس.

تتغاضى عدة بلدان نامية عن تدريب المدرّسين على صب اهتمامهم على ديناميكية الجندر في الصف والتنبه لمواقفهم الشخصية حيال قدرات الفتيات والصبيان. لقد وضع «منتدى النساء المربيات الأفريقيات» مراكز تميُّز في عدة بلدان لها مبدأ شامل حول تحسين تعليم الفتيات. يتم تركيز الانتباه على المواد والمناهج التعليمية، والتسهيلات المادية، والإرشاد، وتقديم النصح وتوعية المجتمع. يتلقى المدرّسون تدريباً ليكونوا حساسين تجاه الاختلافات والتحامل، مع التركيز على تدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا. في نطاق آخر، يتم دراسة استراتيجيات تستهدف الصبيان لمعالجة تصرفاتهم العنيفة والعدوانية والتي تكون غالباً ازدرائية.

الإطار ٤.١. بنغلادش: مخصّصات التعلّم

يهدف برنامج مخصّصات التعليم الثانوي للإناث، الذي أطلقته منظمة غير حكومية العام ١٩٨٢ بدعم مالي من منظمة التنمية الأميركية، إلى رفع معدّل التحاق الفتيات وبقائهن في المدرسة حتى المرحلة الثانوية، ومساعدتهن على نجاح الامتحانات النهائية وتعزيز فرص توظيفهن وتأخير زواجهن. انتشر البرنامج في البلد كله العام ١٩٩٤ بدعم خارجي (البنك الدولي، البنك الآسيوي للتنمية، نوراد). تعفى من الرسوم وتُمنح مخصصات كل طالبة مؤهّلة في المرحلة الثانوية مسجّلة في مؤسسات معترف بها خارج مناطق العاصمة. كي تكون مؤهلة للحصول على المخصصات، يجب أن تكون الفتاة حاضرة في ٧٥٪ على الأقل من السنة الدراسية وأن تحصل على علامات معينة في التقييم والامتحانات، وتكون عزباء. تدفع المخصصات مباشرة في حسابها المصرفي. تظهر الدراسات أن الفتيات من خلفيات ريفية استطعن الحصول على وظائف في مجال الأعمال وأخّرن زواجهن بهدف العمل. يبقى أن المشكلة تكمن في تراجع الأداء في الامتحانات وارتفاع نسبة تسرّب الفتيات (٤٦٪ مقابل ٣٩٪ للصبيان) بين الصفين السادس والعاشر، عاكسة بذلك خطر التفاوت بين نسب الالتحاق المرتفعة والنوعية المتدنية، إلا إن تم الاستثمار في المجالات المناسبة.

يبقى توظيف المدرّسات في المدارس الريفية المعزولة بشكل خاص، من أهم الأولويات. القيود على سفر النساء أو العيش بعيداً عن المنزل ومشاكل السكن والمسؤوليات العائلية، تقف كلها بوجه التوظيف. تحتاج النساء في عدة بلدان إلى الدعم والتشجيع لكسر المعايير الاجتماعية القوية واختيار التدريس مهنة. في راجاستان الهند خلق برنامج لوك جامبيش منتدى للنساء المدرّسات لتعزيز مشاركة المدرّسات في معسكرات سكنية للتدريب وتشجيعهن على ان يصبحن مدرِّبات.

كسر المحرّمات

تستثنى مجموعات محدّدة من الفتيات من التعليم لأسباب غير الفقر. هناك جدل متصاعد حول سبب استبعاد الحوامل عن التعليم الرسمي. في القرار الذي صدر العام ١٩٩٨، وصفت المحكمة الدستورية في بوغوتا كولومبيا هذا التمييز على أنه عقاب. تقر الشرعة الأفريقية لحقوق ورعاية الطفل بكل وضوح بحق الحوامل بالتعليم. جواباً على ذلك، قامت بعض الدول، بما فيها بوتسوانا وغينيا وكينيا ومالاوي وزامبيا بالسماح بإعادة الفتيات إلى التعليم الرسمي بعد الحمل.

في مقاطعة سيراها في النيبال، لا يزال التمييز ضد الفتيات والنساء يؤثر على معظم مجالات حياتهن وتموت عشرة فتيات مقابل سبعة فتيان.

الحاجة ماسة لايلاء الاهتمام إلى مسائل حول الحياة الجنسية والمعلومات حول الإنجاب وإعطائها للمراهقين خاصة المتعلّقة منها بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. بالنسبة إلى النساء بشكل خاص، تشكّل معرفة كيفية إدارة حياتهن الجنسية والمهارات المطلوبة لذلك، أمراً حيوياً. ما زال التثقيف الجنسي موضوعاً محرّماً في عدة بلدان تعيقه غالباً مقاومة المدرّسين والأهل بالإضافة إلى تدريب غير ملائم تلقاه المدرّسون. بالرغم من هذا النوع من المقاومة، قبلت بعض بلدان أميركا اللاتينية وأفريقيا بالتحدي لتناول هذه المسائل من خلال برامج جديدة مبتكرة.

معالجة العنف

يظهر الفصل الثالث أن المدارس ليست ملاذاً آمناً لاسيما للفتيات. في السنوات الأخيرة، وضعت عدة بلدان أفريقية برامج للتوعية وتعليم الفتيات استراتيجيات لمقاومة العلاقات الجنسية غير المرغوب فيها وجعل المراهقين الذكور مدركين لحقوق الفتيات والنساء. يقوم مركز الدراسات حول العنف والمصالحة في جنوب أفريقيا بإدارة برنامج المدارس الآمنة الذي يسعى إلى إرشاد الشباب إلى بدائل عن العنف والتصرفات السلبية الأخرى.

لقد أطلقت المنظمات غير الحكومية معظم الأنشطة المبتكرة لمواجهة العنف في المدارس، غالباً خارج إطار المدرسة الرسمي، لأن وزارات التربية أبدت تحفظاً لمواجهة المسألة. تبرز الحاجة إلى المزيد من العمل النشيط، بالتعاون مع الطلاب، والأهل والمدرّسين ومدراء المدارس، لحماية الطالبات من أعمال التحرش، والتعدي الجنسي والاغتصاب المتكرّرة في المدرسة.

©Tendance Floue/Olivier Culmann

تلميذات في الباص لندن، المملكة المتحدة.

فرصة ثانية

تتأخر معظم الفتيات في البدء بالدراسة ويحتجن إلى المساعدة للحاق بالتعليم أو متابعته بعد انقطاع. يبدو أن مدارس «بريدج» (الجسر) المنظمة على شكل معسكرات سكنية أو مراكز تعليم داخل المجتمعات المحلية، هي آلية متكررة وذات مردودية للتكاليف في التقدم نحو تعميم التعليم الابتدائي. في الهند، تنظّم مؤسسة أم. في. (أندرا برادش) معسكرات للأطفال العاملين والمحجوزين لمساعدتهم على اللحاق بأترابهم في المدارس الرسمية.

إن نشر برامج الطفولة المبكرة يؤثر على التحاق الفتيات وأدائهن في المدرسة الابتدائية، حسبما تظهر دراسات عديدة. أشارت دراسة أجريت على ٨ مقاطعات في الهند أن الاستبقاء في المدارس الابتدائية في مجموعة الرعاية وتعليم الطفولة المبكرة فاق بنسبة ١٠ إلى ٢٠٪ الاستبقاء في مجموعة المراقبة الذي تستفيد منه فتيات. تشير دراسة من النيبال إلى ان الأطفال

الذين عاشوا خبرة رعاية وتعليم الطفولة المبكرة يتمتعون بثقة أكبر في النفس، قادرين ومحفّزين وسريعين في اكتساب مهارات ومعلومات جديدة.

تربط مشاريع عديدة بين تعليم الطفولة المبكرة وتمكين المرأة. إنها تشرك الأهل عن طريق توفير التدريب على التنمية المهنية لهم كمساعد أو مدرس لتعليم ورعاية الطفولة المبكرة. في جامايكا، يقوم مشروع الأمهات المراهقات على إشراك الأمهات الشابات وأولادهن في أنشطة تعليمية بما ان تعليم الأم يزيد من وعيها لأهمية التعلّم.

المنظمات غير الحكومية ونماذج جديدة للتعليم

في بلدان عديدة، تقوم المنظمات غير الحكومية بدفع جهود الدولة لتعميم التعليم الابتدائي بطرق مبتكرة. ففي جنوب السودان، أدى عمل كيرزءً في مجال توعية المجتمع المحلي على أهمية إرسال الأولاد إلى المدرسة لاسيما الفتيات، إلى زيادة التحاق الفتيات بالمدرسة بنسبة ٩٦٪. وارتفاع عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي عامة في بنغلادش في التسعينات وانعكاس الهوة بين الجنسين، جاء نتيجة انتشار المدارس التي تديرها منظمات غير حكومية. وخير مثال على ذلك برامج التعليم الابتدائي غير الرسمية التي وضعتها لجنة التقدم الريفي في بنغلادش التي تؤكد أن ٧٠٪ من طلابها هم من الفتيات ومن أفقر العائلات. الصفوف على مقربة من البيوت وتتسع عامة لثلاثين تلميذاً ويوضع جدول العمل خلال اجتماعات مع الأهل، ويخضع المدرّسون لتدريب مكثّف مع دروس تذكيرية سنوية، ويركّز المنهاج على طرق التعلّم الناشطة ويتم إشراك الأهل وأعضاء المجتمع المحلي في جوانب إدارة المدرسة العديدة.

تمكين النساء

فرص التعلّم هي حق وهدف بحد ذاتها بالنسبة إلى المرأة الشابة الراشدة، وهي تعزّز فرص تلقي الفتيات الشابات التعليم. يترافق التدريب على محو الأمّية أكثر فأكثر مع اكتساب المهارات في مجالات التوفير والاستدانة والأمومة والصحة وتنظيم الأسرة. كشفت دراسة حديثة عن معدّلات حضور وصلت إلى ٨٠٪ في البرامج التي فيها مكونات لدرّ الدخل مقابل ٢٠٪ في تلك التي لا مكونات لدرّ الدخل فيها. من الأفضل أن توضع البرامج بالحوار مع المتعلّم وفي بعض الحالات، يتم استعمال المواد التي ابتكرها المتعلّم. يمكن أن تكون المبادرات أداة نقل مهمة لمشاركة المرأة في السياسة. في الهند، قامت مجموعة الأبحاث المتعددة الأنشطة، وهي منظمة غير حكومية مركزها نيو دلهي، بوضع مجموعة من الكتيّبات لتثقيف النساء حول حقوقهن القانونية، مما دفع مجموعات من النساء إلى المطالبة بالأجر المتساوي أو النضال من أجل منع الزواج المبكر.

الاستنتاجات

إن الدعوة لمزيد من التكافؤ والمساواة بين الجنسين، تتطلّب تدخلات على كافة الصعد، كما يبدو من خلال مجموعة المبادرات هذه. تضم هذه التدخلات تخفيض تكاليف الدراسة، إيجاد الدوافع للعائلات كي يكون إرسال أولادها إلى المدرسة امراً يستحق العناء، محاربة العنف، العمل مع الأهل، تمكين النساء واتخاذ تدابير تناسب حاجات الأكثر عوزاً. والنقاط التي تبرز من هذه المراجعة هي:

- يجب أن تلعب الدولة الدور الريادي في الدعوة إلى التساوي في التعليم للجميع. كانت هذه هي الحال في معظم البلدان التي أحرزت تقدّماً ملحوظاً. التعديلات التشريعية وتصحيح المنهاج، وإدارة مخطط الدوافع وزيادة عدد التسهيلات التعليمية في المناطق التي لا تتلقى الخدمات، وتحسين تدريب المدرّسين، هي كلها مساعٍ تتطلب التزاماً عاماً قوياً، وإن يكن مع دعم ناشطين من غير الدولة.

- إن اتخاذ التدابير لإعادة توزيع الموارد داخل التعليم لتلبية حاجات الفتيات التعليمية الخاصة يشكل أولوية. يمكن القيام بالكثير من الأعمال من اجل تقليص الكلفة المباشرة أو غير المباشرة التي يواجهها الأهل لتعليم الفتيات. بالإضافة إلى الاعانات، على الحكومات ان تتخذ سلسلة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع لنزع التأثير المهلك لعمالة الأطفال والتمييز في الدفع والعمل.

- قد يكون التغيير الاجتماعي بطيئاً لكن لا يمكن تحقيقه من دون تمكين النساء. أما بالنسبة إلى تحقيق مساواة أكبر في المجتمع، فلا بد من إيجاد مبادرات تساعدهن على تحديد حاجاتهن (الصحة، البيئة، التعليم ...) وصنع القرار وتحسين عيشهن. يبدو واضحاً ان التعليم جزء حيوي من عملية التحوّل هذه.

الفصل الخامس

من الأهداف إلى الإصلاح
استراتيجيات وطنية للعمل

> الحكمانية الجيدة والتعليم
> ترجمة الالتزامات العالمية
> المجتمع المدني: تعزيز الالتزام
> اللامركزية: مساحة للتحول
> خبرات خفض الرسوم في أفريقيا
> التحديات في البلدان الصناعية والانتقالية

يتطلب تحقيق مساواة أكبر بين الجنسين إصلاحات تربوية موجّهة والمزيد من التدابير الاجتماعية والسياسية التي تتخطى مهام وزارات التربية. قد لا تبلغ أدوات السياسات الخاصة بالتعليم نتائجها المرجوة، من دون التنبه لمحيط الحكمانية الأوسع والتزام المجتمع المدني في صنع القرار.

©Magnum Photos/John Vink

صف مكتظ في مقاطعة ساملوت في كامبوديا حيث لا تزال الألغام تشكّل تهديداً

يوفر مؤشر نمو التعليم للجميع، كما رأينا في الفصل الثاني، طريقة للحصول على صورة مركبة للتقدم نحو تحقيق التعليم للجميع. يمكن ان يعطي هذا المؤشر، إن ترافق مع بيانات أخرى، فهماً أوضح لتأثير المؤسسات المتقدمة، ونمو الاقتصاد، وتدفق المساعدات وأدوات السياسة الخاصة بالتعليم حول تحقيق التعليم للجميع. لا بد من التريث لدى تناول العلاقات الواسعة التي ظهرت بعد دراسة أجريت على ٩٤ بلداً توفرت عنها معلومات حول مؤشر نمو التعليم للجميع للعام ٢٠٠٠، علماً أنها منوّرة.

متغيرات ذات أهمية

في الواقع، تتمتع جميع البلدان الديمقراطية وشبه الديمقراطية بمستويات مرتفعة أو متوسطة لمؤشر نمو التعليم للجميع. يميل الاستثمار في التعليم إلى التراجع بحدة فيتحوّل من الديمقراطية التامة إلى الأنظمة الفاشستية إذ يخصص الأول ما لا يقل عن ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي للتعليم. فيما ليس الارتباط قوياً بين النمو الاقتصادي ومؤشر نمو التعليم للجميع، فالتأثير أكثر وضوحاً في البلدان التي فيها مؤسسات حسنة الأداء. إن قيمة تدفق المساعدات الإجمالية للفرد لها تأثير إيجابي على مؤشر نمو التعليم للجميع حيث تسمح البنية المؤسساتية الفعالة بتوجيه الموارد بشكل جيد. أما مستويات الاستدانة المرتفعة فلها تأثير سلبي. الضمان القانوني لتوفّر التعليم المجاني بين البلدان الأفقر ليس له ارتباط إيجابي بمؤشر نمو التعليم للجميع حتى في البلدان الديمقراطية. التشريع مفيد فقط إن كان تأمين التعليم مضموناً والناس قادرون على الاستفادة من فرص التعلّم هذه. الرسوم المدرسية لها آثار سلبية، مع تأثير أكبر إلى حد بعيد في الدول الفاشستية، باعتبار أن الحكومات الديمقراطية تجد طرقاً لتخفيف التأثير من خلال إعانات موجّهة مثلاً.

يجب وضع هذه السياسات الواسعة في إطار ظروف ونطاقات البلدان الفردية. في بعض الحالات، يكون السلّم العددي العمودي للتحدي التعليمي هو العنصر المحدِّد. يضم خمسة عشر بلداً (الجدول ٥.١) حوالى ٤٠٪ من مجموع الأطفال غير المسجلين في المدرسة في العالم وحصة مماثلة من أمّيي العالم. تستثني هذه الأرقام جمهورية الكونغو الديمقراطية، الهند ونيجيريا. في نيجيريا، يشكّل الأطفال غير المسجلين في المدرسة والراشدين الأميين ٥٤٪ من الشعب، ٤٢.١٪ في أثيوبيا، ٣٨.٦٪ في باكستان و٣٧.٧٪ في الموزمبيق. وقد سجل سبعة عشر بلداً – كلها من الدول العربية وأفريقيا جنوب الصحراء – معدل التحاق صافٍ دون ٦٠٪ في العام ٢٠٠٠. في جميع هذه البلدان وفي غيرها مما لم تتوافر عنها البيانات للعام ٢٠٠٠، لن تحدث الإصلاحات التدريجية والمشاريع الفردية أي فرق: المطلوب انتشار شامل للتعليم الأساسي.

في حالات أخرى، يفرض الموقع الجغرافي قيوده الخاصة على سياسة التعليم. من بين البلدان الـ٢٠٣، المشمولة بملحقات التقرير الكامل للتعليم للجميع، تعد حوالى مئة منها أقل من ١.٥ مليون نسمة. ويقع العديد منها في منطقة البحر الكارايبي وجنوب المحيط الهادئ. إن نتائج الهجرة وتسريع العولمة تزيد من تحديات التعليم بالنسبة إلى العديد من هذه الدول الصغيرة، حيث الحكومات محدودة من حيث قدرتها على تقديم مجموعة كاملة من الفرص التعليمية.

حتى في البلدان التي تسجل معدل التحاق صافٍ مرتفع إلى حد ما (٨٥ وما فوق)، إن تلبية حاجات من يصعب الوصول إليهم بسبب الموقع الجغرافي أو اللغة أو الانتماء الاثني أو اليتم أو الفقر الريفي أو المدني، تتطلب حلولاً خاصة. حقوق الاقليات الإتنية هي من صلب الموضوع. في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية نسبة الأطفال المتحدرين من أقليات إتنية الذين لم يلتحقوا يوماً بالمدرسة أعلى من نسبة الأطفال الذين تعتبر اللاوية لغتهم الأولى.

يضعف فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز عامة قدرة الأنظمة التربوية على تقديم الخدمات الأساسية إلى الشباب. وقد عبر ستيفن لويس، الموفد الخاص لامين عام الأمم المتحدة لشؤون فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز إلى أفريقيا بعد زيارة قام بها إلى القارة بالقول: «أشعر انّ التعليم (هناك) عند حافة الهاوية (...) شعرت في كل لحظة وكأن قطاع التعليم واقع تحت الحصار». مقاطعة كوازولو ناتال في جنوب أفريقيا وحدها ستحتاج إلى ٧٠٠٠٠ مدرّس جديد بحلول العام ٢٠١٠.

عصر الالتزامات والأهداف

لا نقص في الالتزامات الدولية الرسمية بالتعليم للجميع، مع العلم ان ترجمة هذه إلى فرص تعلّم تبقى مهمة عسيرة. بالرغم

جدول ٥.١. يصوّر سلم التحديات (٢٠٠٠)

البلدان	أطفال بسن المرحلة الابتدائية غير مسجلين في مدرسة (بالألوف)	أمّيون راشدون (١٥ +) (بالألوف)	نسبة غير المسجلين في مدرسة والأميين من مجموع السكان (بالألوف)
الصين	٨ ٠٥٤	١٤١ ٩٠٣	١١.٨
الباكستان	٧ ٧٨٥	٤٦ ٧٠٢	٣٨.٦
أثيوبيا	٥ ٤٩٩	٢١ ٠٠٥	٤٢.١
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣ ٦١٨	٤ ٨٢٧	٢٤.٠
الجمهورية الايرانية الاسلامية	٢ ٤٣٦	١٠ ٥٥٢	١٨.٥
السودان	٢ ٤٠٥	٧ ٨٨١	٣٣.٠
اندونيسا	٢ ٠٤٦	١٩ ٣٧٧	١٠.٠
بنغلادش	١ ٩٥٧	٥٠ ٥٥٨	٣٨.٢
كينيا	١ ٩٠٩	٣ ٠٤٩	١٦.٢
السعودية	١ ٤٣٨	٢ ٧٦٠	٢٠.٦
غانا	١ ٢٩٠	٣ ٢٣٩	٢٣.٥
نيجريا	١ ٢٨٧	٤ ٥٦٤	٥٤.٠
الموزمبيق	١ ١٥٣	٥ ٧٤١	٣٧.٧
اليمن	١ ٠٩٨	٤ ٩١٤	٣٢.٨
أنغولا	١ ٠١٠	غير متوافر	غير متوافر

المصدر: الملحق الإحصائي، جدول رقم ٢ و ٥ في التقرير الكامل حول التعليم للجميع.

من ذلك، تشكّل الالتزامات منبراً محدّداً للعمل والمحاسبة ووسيلة لإضفاء طابع الطوارئ والتركيز على السياسة.

وقد بيّن الفصل الأول ان الالتزامات الدولية نوعان: موجبات الاتفاقيات والالتزامات السياسية. تتطلّب موجبات الاتفاقيات ان تحترم الدول نتائجها وترفع التقارير عنها. وفيما يتفاوت سجل رفع التقارير بين الدول، لقد أعطت أغلبية دول العالم ضمانات كاملة أو جزئية لتطبيق حق التعليم الذي يشكل موجباً قانونياً.

كما وافقت الحكومات على الأطر الدولية للعمل التي تشكّل الأهداف الإنمائية للألفية وإطار عمل دكار صلب موضوعها. هذه الالتزامات غير إلزامية لكن لها تأثيرها وهي تخضع غالباً لعمليات رقابة وطنية ودولية. يولي عدد من الدول اهتماماً خاصاً بالحق في التعليم في دستورها: ٨٣ من أصل ١٣١ بلداً حسب إحصاء واحد، يستثني بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بالطبع ما يهم هو إلى أي مدى تتم ترجمة هذه الحقوق والتشريعات إلى تشريعات إلزامية وسياسات مدروسة وخطط وبرامج.

بالاستناد جزئياً إلى هذه الالتزامات الدولية، تقوم حكومات عدة بوضع أهداف تربوية خاصة بها في خططها بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالجنسين. لا تضع الدول أهدافاً لتعميم التعليم الابتدائي تتعلق بمعدّلات الالتحاق الإجمالي والصافي إنما تضع تدابير للمشاركة والبقاء والتدرّج والإتمام. وتدخل أهداف محو الأمّية والطفولة المبكرة في خطط التعليم في عدد من البلدان. وقد أعلنت البرازيل القضاء على الأمّية بحلول العام ٢٠١٠ وينوي الباكستان أن يخفّض إلى النصف معدل الأمّية فيه بحلول العام ٢٠١٥ وتصل إلى نسبة ٥٠٪ من المشاركة في تعليم ورعاية الطفولة المبكرة بحلول العام ٢٠١٥، فيما تعتزم مصر تخفيض الأمّية إلى أقل من ١٥٪ وتجعل مرحلة الروضة مجانية وجزءاً من التعليم الأساسي الإلزامي.

البلدان الصناعية: تماسك ومنافسة

في العالم الصناعي، من المتعارف عليه وضع أهداف تتعلق بالأداء. يكمن التحدي في توفير التعليم الجيد النوعية للجميع، لمدى الحياة في الاقتصادات القائمة على المعرفة. تلحظ خطة الحكومة الأميركية لا طفل متروك في الخلف، أن الإنجاز المتدني خاصة بين الأطفال المعوقين أو الاقليات المتدنية الدخل يجب أن يختفي بحلول العام ٢٠١٤ إذ يكون كل طفل بارعاً في القراءة/اللغة، والرياضيات والعلوم. اتفق المشاركون في قمة الاتحاد الأوروبي في لشبونة في آذار/مارس ٢٠٠٠ على الاستمرار في بذل الجهود لتحويل أوروبا إلى اقتصاد قائم على المعرفة الديناميكية والأكثر منافسة في العالم بحلول العام ٢٠١٠. يتم وضع آلية لتحديد المعايير تشكل تحدياً للدول الأعضاء من أجل تحقيق مستويات أداء أفضل في مجال التعليم والتدريب.

القيادة

في الاقتصادات النامية والمتقدّمة، تعتبر القاعدة التشريعية والقيادة على أعلى المستويات لتأمين الموارد اللازمة، والإدارة السليمة، والتعليم المرتكز على الكفاءات المهنية والتربية السليمة، من الشروط الأساسية لتحسين التعليم. يشير تقرير التعليم للجميع ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى بلدان مختلفة جداً - الجزائر، بنغلادش، كمبوديا، شيلي، الصين، اكوادور، كيريباتي وموريتانيا - يُعتبَر الإصلاح التربوي فيها جزءاً من إصلاحات أوسع لتعزيز الديمقراطية والحد من الفقر وبطريقة غير مباشرة لتأمين عافية الاقتصاد. تعتزم شيلي دعم المدارس في المناطق ذات الدخل المنخفض وتلك الريفية وقد أبدت وعيها الخاص للمسائل التربوية المتعلقة بالجنسين. في كيريباتي، أحد بلدان المحيط الهادئ، أدت القيادة السياسية القوية إلى أن يكون في البلاد مدرسة ثانوية صغيرة في كل واحدة من الجزر العشرين المأهولة. تولي الصين المزيد من الاهتمام إلى تعليم الاقليات الإتنية والمهاجرين الريفيين أو المدنيين والمعوقين كجزء من استراتيجيتها لتأمين تسع سنوات من التعليم الإلزامي العام.

المجتمع المدني: مساحات للحوار

في إطار هذه الإصلاحات الواسعة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التزام منظمات المجتمع المدني. لقد تم الاستخفاف بأهمية إشراك منظمات المجتمع المدني في التنمية التربوية عدة مرات منذ المؤتمر العالمي للتعليم للجميع في جومتين (تايلاندا) في العام ١٩٩٠. يتم تكرار هذه الاستراتيجية في عدة مواقف دولية حول الحكمانية «مع» مقابل زمن أجلس الشعب. والمجتمع الأهلي متغاير العناصر للغاية، ممّا يزيد من التحدي الكامن في ترجمة الاهتمامات الفردية المتنوعة إلى موقع سياسة جماعية. تعمل معظم المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال التربوي كهيئة تقدم الخدمات من دون أي موارد تخوّلها المشاركة في الحوار حول السياسة الذي يستهلك الكثير من الوقت. وحتى عندما تكون هناك رغبة واضحة وقدرة على دخول سياسة ما، الشراكات غير ممكنة إلا إن أمّنت الحكومات المساحة والفرصة لإقامة حوار.

بدأ تنظيم المنتديات الوطنية حول التعليم للجميع بعد دكار لتكون آلة حوار وتنسيق وتخطيط لكن من الصعب قياس أنشطتها. مؤتمر التشاور الجماعي للمنظمات غير الحكومية الذي انعقد في بورتو اليغري البرازيل في العام ٢٠٠٣ استنتج أنها لم تكن منظّمة جيداً فيما اعتبر مسح أجري في عيّنة من بلدان آسيا والمحيط الهادئ أن هذه المنتديات هي قبل كل شيء وسيلة لتبادل المعلومات. ويشكّل النقص في المعرفة الفنية والسياسية عائقاً أيضاً للالتزام الجدي. في أحد عشر بلداً أفريقياً أطلقت منظمة اليونسكو برنامجاً لتعزيز مساهمات المجتمع المدني في التعليم من خلال دعم المهارات المهنية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

الشراكات غير ممكنة إلا إن أمّنت الحكومات المساحة والفرصة لإقامة حوار.

إن خلق الفرص للحوار مع الحكومات يحدث دائماً في إطار تغييرات سياسية. في غواتيمالا مثلاً أعقب توقيع معاهدة سلام في العام ١٩٩٥ عملية تشاورية لتحديد الإصلاحات وإشراك المجتمع المدني في صنع القرار. أُشرِك الناس الفطريون وغيرهم من المجموعات في لجنة مشتركة حول الإصلاح التربوي أفضت إلى اقتراحات اعتمدت في الإصلاح التربوي الوطني في البلاد. في فيتنام، تمّ وضع خطة العمل الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٣-٢٠١٥ عبر تشاورات واسعة في مقاطعات البلاد الست. في الهند، تطرح خطة العمل الوطنية للتعليم الصادرة مؤخراً مفهوماً يشرك المنظمات غير الحكومية، والناشطين الاجتماعيين، وأساتذة الجامعات وممثلين عن نقابة الأساتذة، وممثلين عن الحكومة المحلية ومجموعات النساء على صعيد الدولة. وتشهد البرازيل التزاماً منظّماً بشكل أفضل. تعمل مجالس الإدارة التي تأسست في التسعينات من المستوى المحلي إلى المستوى الفدرالي على مبدأ التكافؤ بين ممثلين عن المجتمع المدني وموفّري الخدمات والحكومة. وهذه المجالس التي بدأت عملها أساساً في مجالي الصحة والتعليم تشرف على الموارد العامة والبنى التحتية للمدارس والمجتمعات المحلية والمراكز الصحية.

فيما يبدو أن منظمات المجتمع المدني تعلّمت بعض الدروس حول الالتزام دولياً ووطنياً وحول الدعوة إلى وضع استراتيجية تأييد قوية، غير انه بقي من غير المؤكّد إن كان العقد سيُطبَع بنزعة مشاركة أقوى من تلك التي عرفتها التسعينات.

اللامركزية من أجل تعلم أفضل؟

إن الإصلاحات الحكومية دعماً للامركزية هي غالباً السبيل لتلبية الحاجات المحلية بطريقة اكثر فعالية. يشير مسح حديث إلى أن ٨٠٪ من البلدان النامية تختبر شكلاً من أشكال اللامركزية. تختلف الدوافع لنقل السلطة إلى الدولة والمستويات المحلية: البعض منها تغذيه وكالات مساعدة كأداة لتعزيز الديمقراطية المحلية. وفي حالات أخرى، يمكن ذكر ضغوط سياسية محددة: في السنوات الأخيرة، جاء نقل السلطة في بابوا وغينيا الجديدة والفيليبين والاتحاد الروسي والسودان ليحول دون حصول الانقسام. كما تم ذكر دوافع الفعالية – التي تخفف من العبء المالي على الحكومة المركزية.

بالرغم من أن العلاقة بين اللامركزية والتعليم الأفضل صعبة التقييم، تبقى دراسة بعض الحالات مثيرة للاهتمام. منذ ١٩٩٢، انطلقت اللامركزية الهندية بسرعة بعد تعديلات في الدستور مما جعل من مسؤولية الولايات أن تعين ممثلين ريفيين (بانشايات) والهيئات المدنية. في بعض الولايات تقع على عاتق السلطات القروية مسؤولية الكشف على صيانة المدارس، وتوزيع الكتب المدرسية والبذات المجانية وإدارة المنح لأولاد القبائل أو الطبقات المسجّلين. أمّا الفائدة الإيجابية فتكمن في استعداد الأهل لإرسال الفتيات إلى المدرسة لكن تظهر بعض الدراسات أن المنافع المكتسبة تبقى قوية وتفتقد السلطات القروية غالباً إلى الخبرة للقيام بمهامها. في جنوب أفريقيا، يتم تعيين الهيئات الإدارية في المدارس لمساعدة مدراء وأساتذة المدارس وتشجيع الأهل على دعم تعليم أولادهم وتعبئة المزيد من الموارد. في البرازيل، حيث يسود أحد اكثر الأنظمة الضرائبية لامركزيةً في البلدان النامية، تخصص الإيرادات العامة للتعليم وتقسّم بين الولايات والبلديات للتأكد من أن هناك حداً أدنى من الاستثمار لكل طالب. توضع الأموال جانباً للولايات التي لا يمكن أن تلبي هذه الالتزامات. تشير الوثائق حتى الساعة إلى أن اللامركزية تتعلق في الأساس بتحويل موضع مسؤولية الإدارة. لا شيء يثبت ان اللامركزية تطال تحديد ومراقبة أنشطة التدريس والتعلّم. ولا شيء يثبت أيضاً تأثير اللامركزية على نتائج التعلّم. في الوقت الذي تلقى هذه العملية رواجاً في عدة بلدان، لا بد من التنبه إلى خطر تزايد التفاوت في الفرص التربوية.

©Tendance Floue/Olivier Culmann

حشد وراء نافذة المدرسة في سيبيريا.

جعل التعليم الابتدائي بمتناول الجميع

من المكلف جداً ان يكون المرء فقيراً: تظهر الدراسات المتتالية ان الفقر عائق أساسي أمام الدراسة. تؤكد دراسة أجريت على ستة بلدان[٧] من جديد أن النقص في الأموال هو عائق أساسي يؤدي إلى ترك المدرسة. تظهر الدراسة ايضاً ان الأسر الأكثر فقراً تطلق الأحكام أيضاً على نوعية وأهمية التعليم وأن الفتيات سيتعذبن كثيراً عندما يجب اتخاذ قرار حول مَن مِن الأولاد يُرسَل إلى المدرسة. في هذا الصدد، ماذا يحصل عندما تدخل الحكومات التعليم الابتدائي المجاني؟ وحول هذا الموضوع تنيرنا دراسة أجريت على ٥ بلدان من أفريقيا جنوب الصحراء[٨] تم الإعلان فيها منذ ٩ سنوات عن تطبيق التعليم الابتدائي المجاني. وقد شكل هذا موضوع حملة أطلقها الرئيس المقبل في كينيا مؤخراً في العام ٢٠٠٢. في نيروبي (كينيا) في مطلع العام ٢٠٠٣ شهدت عدة مدارس تسجيل ضعفي عدد الطلاب أو اكثر. ويتبدّل مفهوم «المجاني» من بلد إلى آخر: ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، لا تزال كلفة البذة والكتب الضابط لحضور منتظم. رفعت البلدان الخمسة الحصة المخصصة للتعليم في موازناتها ولكن، في مواجهة عدد الطلاب المتزايد، تراجعت قيمة الإنفاق على الطالب الواحد بشكل كبير. ويكون من الصعب إبقاء جودة التعليم على حالها في ظل هذه الظروف فيبقى مرتبطاً بشكل كبير بالتمويل الخارجي. تظهر الدراسات الحديثة مستويات عالية من التسرّب في أوغندا مثلاً ونقص حاد في المدرّسين الكفوئين في مالاوي. تظهر عروض حول أربعة من البلدان الخمسة أن الحاجة ستكون لأكثر من ضعفي المساعدات التربوية بالأرقام الحقيقية لاستمرار تحركها نحو تعميم التعليم حتى سنة ٢٠١٥. يتم تطبيق هذه السياسات لقاء إسدال ستارة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وتأثيره على القوة التعليمية.

٧. بنغلادش، كينيا، نيبال، سري لانكا، اوغندا، زامبيا – دراسة لـ س. بويل وأل الوصول إلى الفقير كلفة إرسال الاطفال إلى المدرسة دراسة مقارنة بين ٦ بلدان، لندن، قسم التنمية الدولية، المملكة المتحدة، ٢٠٠٢.

٨. كينيا، مالاوي، اوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا.

معالجة التعليم للجميع في البلدان الصناعية والانتقالية

فيما يعطي هذا التقرير الأولوية لتلك البلدان التي تعتبر تحقيق التعليم للجميع مهمة كبرى، تواجه البلدان الصناعية والانتقالية[٣] تحدي ترجمة رزنامة دكار كل في نطاقه. بعد مرور قرن على إدخال التعليم الإلزامي، لم تحقق بعد البلدان الصناعية تعليماً للجميع عالي الجودة: يُقدر ان ١٠٪-٢٠٪ من حاجات السكان التعلمية لن تلبّى بالشكل التام. والوضع في بعض البلدان الانتقالية ليس أفضل بكثير من الوضع في بعض المناطق النامية. وتظهر خبرة هذه البلدان ان تحقيق تعميم التعليم الابتدائي هو إنجاز هشّ، سريع التأثر بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

لقد وضع عدد قليل من البلدان الصناعية استراتيجياته الخاصة في مجال التعليم للجميع وأصدر القليل منها خطة للتعليم للجميع. تحدد خطة النرويج العمل الإنمائي الدولي على أنه أهم ما يركّز عليه التعليم للجميع. تقر عدة بلدان أوروبية بقيام بعد دولي متنامٍ جديد لسياسة التعليم وإصلاحه لاسيما من خلال مؤشرات لمقارنة الأداء التربوي وتحديد الممارسات الجيدة. التعليم المجاني ولغة التدريس لأطفال الأقليات هي أيضاً قضايا جوهرية. كما أن الوصول إلى الشباب الذين لا يتممون التعليم الثانوي هو أيضاً نقطة ساخنة على الرزنامة تشجّع على وضع سياسات مبتكرة. تشهد السويد والمملكة المتحدة وغيرها من البلدان خبرة حول تحصيل التعلّم الفردي حرصاً على الحق في التعليم بغض النظر عن العمر والزمان والمكان ومقدّمه.

في إطار تحليل ظروفها الوطنية من خلال خطط التعليم للجميع، تركّز البلدان الاسكندنافية على المشاكل المرتبطة بالمعوقين عقلياً وجسدياً ومجموعات الأقليات، وذوي مستويات قراءة/كتابة متدنية. كما تشير الخطط إلى عدم المساواة بين الجنسين. تذكر الوثيقة النرويجية ان البلد فيه اكثر أمكنة العمل تمييزاً من حيث الجنس في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. من أهداف الاتحاد الأوروبي بحلول العام ٢٠١٥ رفع أعداد المتخرجين في مجال الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا، خاصة عن طريق جعل هذه الدراسات أكثر جاذبية للشابات.

تناضل البلدان التي تنتقل من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق في أوروبا وآسيا، من أجل قلب تيارات تراجع الالتحاق. ففي جمهورية مولدوفا حيث تراجع المعدل العام للالتحاق من ٩٣.١ إلى ٨٣.٨ بين العامين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، ارتفع عدد الأطفال المتسربين بشكل حاد إذ عجزت الأسر الفقيرة عن تحمّل النفقات المدرسية. وفي الاتحاد الروسي، إن عولمة النظام التعليمي موجّهة جزئياً من قبل رؤيا طويلة الأمد لمجتمع ما بعد الصناعة مجتمع معلومات مما سيسمح للبلاد ان تدخل المنافسة في اقتصاد معولم. تولي خطة البلد اهتماماً خاصاً للأخطار التي تواجه الشباب، والإصلاح على مستوى التعليم العالي، وخطط دعم الطلاب وفرص أكثر مرونة للتعليم المهني.

تناضل البلدان التي تنتقل من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق في أوروبا وآسيا، من أجل قلب تيارات تراجع الالتحاق.

الإصلاح من أجل تعليم أفضل هو رزنامة عالمية

التعليم للجميع هو رزنامة عالمية. ففي البلدان النامية، يكمن التحدي الأكبر في تحقيق تعميم التعليم في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً. هذا الضغط لإتمام هذا التحوّل الواسع النطاق يزيد من صعوبة إنصاف تنوّع حاجات التعلّم التي ما زالت البلدان الصناعية تناضل من أجلها. إنّ جودة التعليم مع التركيز على مجموعات مهدّدة بالإبعاد مدرَجَة على رزنامة سياسة البلدان الصناعية والنامية والانتقالية. في الوقت الذي تتشبّث البلدان بتوسيع حقوق التعليم ليطال جميع مواطنيها، لا بد من الإشارة إلى ضرورة التبادل في التعلّم بين مختلف مناطق العالم.

٣. عبارة البلدان الانتقالية تعني البلدان التي تنتقل من الاقتصاد المخطّط إلى اقتصاد السوق.

الفصل السادس

الوفاء بالتزاماتنا الدولية

> صورة المساعدة العالمية
> مبادرة المسار السريع
> عقود ورايات
> تنسيق التعليم للجميع

©VU/Daniel Sauveur

لاجئون عائدون في سيراليون ٢٠٠٢.

©Magnum Photos/John Vink

صف في بناء مقصوف في أنغولا ١٩٩٧.

تُوفّر التوجّهات في تدفّق المساعدات للتعليم والمبادرات الدولية مرآتين يمكن التقاط كيفية تقدّم الالتزام العالمي لتحقيق أهداف التعليم للجميع خلال السنة الماضية من خلالهما. ويلقي هذا الفصل الضوء على هاتين بالإضافة إلى مهمة تعزيز التنسيق الدولي.

المساعدات الإجمالية تتزايد ببطء

تراجع دفق المساعدات إلى البلدان النامية في التسعينات، بالرغم من عودة توجه صاعد منذ ١٩٩٧. ارتفع إجمالي دفق المساعدات بنسبة ٥.٧٪ بالقيم الحقيقية من العام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١ لتصل قيمتها إلى ٥٢.٤ مليار دولار أميركي. غير أن هذا الرقم لا يزال بعيداً عما كان عليه في العام ١٩٩٠ إذ بلغ ٦٠.٦ مليار دولار أميركي. شاركت الوكالات الثنائية بـ ٦٩٪ من إجمالي المساعدات في العام ٢٠٠١ ومردّ الزيادة منذ العام ٢٠٠٠ إلى ارتفاع في المساعدات المتعددة الأطراف، خاصة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. تلقت أفريقيا جنوب الصحراء حوالى ربع دفعة المساعدة الرسمية للإنماء تلاها السدس تقريباً لشرق آسيا والمحيط الهادئ والعشر لجنوب وغرب آسيا. وسُجِّل تراجع خلال السنتين (١٩٩٨-١٩٩٩، ٢٠٠٠-٢٠٠١) في المساعدات الموجّهة إلى شرق آسيا والمحيط الهادئ وزيادة بسيطة لأفريقيا جنوب الصحراء وجنوب وغرب آسيا.

تراجع المساعدة الثنائية للتعليم...

تراجع دفق المساعدات الثنائية للتعليم في التسعينات كما بالنسبة إلى إجمالي المساعدة الرسمية للإنماء - من حوالى ٥ مليار دولار أميركي في مطلع العقد إلى أقل من ٤ مليار بقليل في العام ٢٠٠١. بالرغم من تسجيل بعض التحسّن في العام ٢٠٠١ مقارنة بالعام الذي سبق، إن أُخِذَت السنتان معاً، يُلاحَظ تراجع المساعدة الثنائية للتعليم بنسبة ١٦٪ ومن ١٠٪ إلى ٨٪ من مجموع الالتزامات بين ١٩٩٨-١٩٩٩ و٢٠٠٠-٢٠٠١ (راجع الرسم ٦.١)

ساهمت ستة بلدان بأكثر من ثلاثة أرباع الالتزامات بالمساعدة الثنائية للتعليم في ٢٠٠٠-٢٠٠١- فرنسا، ألمانيا، اليابان، هولندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة - بالرغم من أن البلدان الثلاثة الأولى كانت من تلك التي خفّضت التزاماتها خلال فترتي السنتين.

صورة رقم ٦.١. المساعدة الثنائية الأطراف للتعليم (١٩٩٠ – ٢٠٠١)

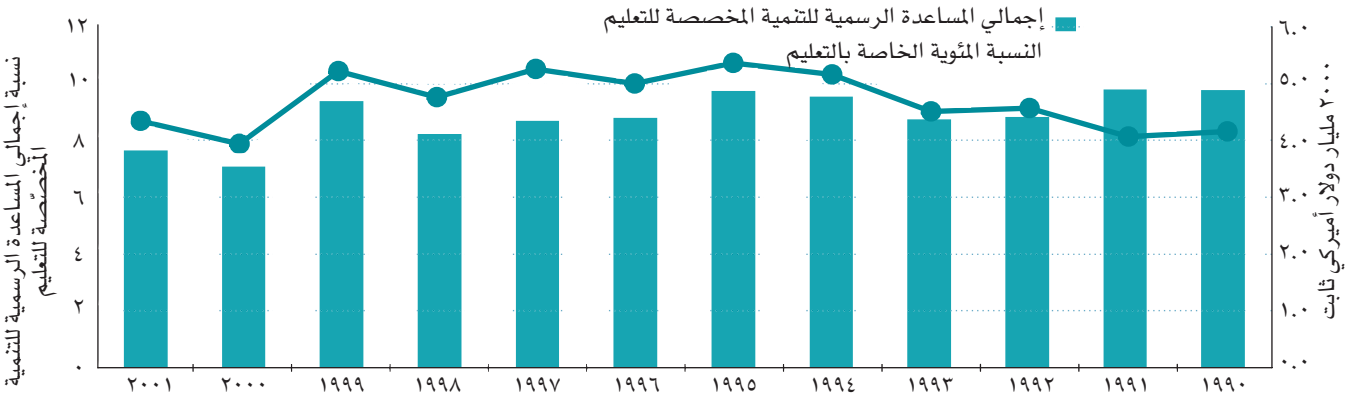

المصدر: قاعدة البيانات الالكترونية لمجموعة وكالات التنمية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، (٢٠٠٣أ، جدول رقم ٥)

فيما ترتفع حصة التعليم الأساسي...

في مقابل ذلك، ازدادت المساعدة للتعليم الأساسي بنسبة اكثر من ٦٠٪ فارتفعت من ٤٨٦ مليون دولار أميركي إلى ٨٠٠ مليون بين ١٩٩٨–١٩٩٩ و ٢٠٠٠–٢٠٠١. ارتفع دعم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/لجنة المساعدة على التنمية للتعليم الأساسي من ١٣٪ إلى ٢٤٪ من المساعدة الثنائية للتعليم خلال الفترة عينها. تتمتع مجموعة من هذه البلدان بسجل جيد في زيادة المساعدة للتعليم (وللتعليم الأساسي كجزء من كل) – بلجيكا، كندا، الدنمارك، لوكسمبورغ، البرتغال، والولايات المتحدة. في بعض البلدان (فرنسا واليابان) تراجعت المساعدات للتعليم بالإجمال، فيما ارتفعت المساعدات للتعليم الأساسي. كما تراجعت هذه الأخيرة في بلدان أخرى (النمسا، ألمانيا، سويسرا وثلاثة بلدان اسكندنافية). على أي حال، بهدف الحصول على صورة كاملة للمساعدة المخصصة للتعليم، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الدعم المباشر لموازنات الحكومات وللتعليم الواقع تحت برامج قطاعات أخرى.

في كلمات حديثة حول السياسة، أعلنت الوكالات الثنائية عن دعمها القوي للتعليم، مشدّدة على دورها في الحد من الفقر بالإضافة إلى أن العديد منها أولى اهتماماً خاصاً لتحسين فرص تعلّم الفتيات والنساء. وترافق هذا الإعلان مع بعض الالتزامات التمويلية الجديدة. وخلال قمة مجموعة الدول الثمانية في كاناناسكيس، كندا (٢٠٠٢)، أعلنت اليابان وكندا عن تمويل إضافي للتعليم الأساسي. خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول تمويل الإنماء الذي انعقد في مونتري المكسيك، في السنة عينها، أعلنت فرنسا زيادة في مساعدتها الرسمية للتنمية حتى بلغت ٠.٧٪ من

صورة رقم ٦.٢. التوزيع الاقليمي للمساعدة الثنائية الأطراف للتعليم المعدّل (٢٠٠٠ – ٢٠٠١)، والأميون الكبار، والسكان بعمر المدرسة، والأطفال خارج المدرسة (٢٠٠٠) والنسبة المئوية.

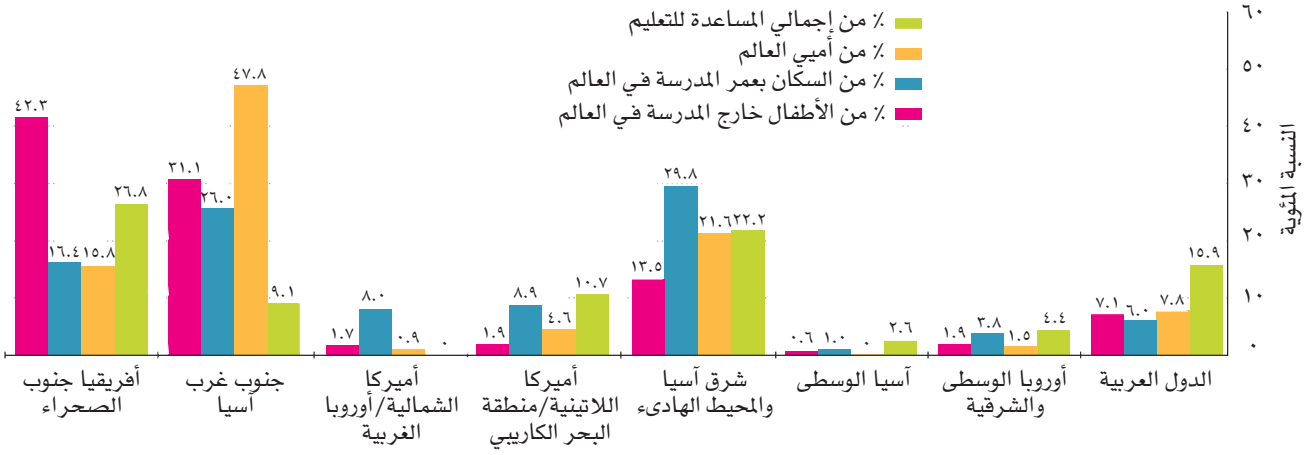

ملاحظة: لا يصل إجمالي المساعدة للتربية الى ١٠٠٪ من الحصّة غير المحدّدة.

المصدر: تم جمعها من قاعدة بيانات CRS الالكترونية (مجموعة وكالات التنمية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ٢٠٠٣أ)والملحق الاحصائي

إجمالي ناتجها المحلي على مدى عشر سنوات. وأعلنت الولايات المتحدة زيادة بنسبة ٥٠٪ كمساعدة أساسية للبلدان النامية خلال السنوات الثلاث القادمة، مخلّفة زيادة سنوية بلغت ٥ مليار دولار أميركي مقارنة بالمستويات الحالية بحلول العام ٢٠٠٦. سيوضع التمويل الجديد في حساب تحدي الألفية المتوفر على قاعدة تنافسية للبلدان التي أثبتت التزامها بالسياسات الإنمائية السليمة. فضلاً عن ذلك، يتوقّع أن يرتفع دعم الولايات المتحدة للتعليم الأساسي بنسبة ٥٠٪ تقريباً خلال ٢٠٠١-٠٣. وأعلنت هولندا مؤخراً نيتها في تخصيص ٢.٥ مليار يورو (٢.٩ مليار دولار أميركي) على مدى ٥ سنوات للتعليم الأساسي.

استقطاب المساعدة عن طريق أنظمة أداء أفضل

تحصل أفريقيا جنوب الصحراء على ما يقارب ٢٧٪ من المساعدة الثنائية للتعليم تليها شرق آسيا والمحيط الهادئ (٢٢٪) والدول العربية (١٦٪) (الرسم ٦.٢). تواجه مناطق أخرى كجنوب وغرب آسيا (ثلث أطفال العالم المتسربين) صعوبات مماثلة لكنها تحصل على مساعدة أقل للتعليم (١٠٪). وقد حصلت أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مساعدة أكبر من هذه. تظهر دراسة بيانات البلدان أن استقطاب المساعدات يكون من خلال أنظمة تعليم حسنة الأداء. تظهر مثلاً دراسة حول سبعة وسبعين بلداً أن قيمة المساعدة الثنائية للطفل المتسرّب ترتفع بشكل كبير مع مستوى الالتحاق الصافي. وكذلك، بالنسبة إلى ١٢٠ بلداً لديها هذه البيانات، تظهر علاقة واضحة بين معدلات الأمية والمساعدة لكل ولد أمّي.

المساعدة المتعددة الأطراف

تراجعت مساعدات الجمعية الدولية للإنماء التابعة للبنك الدولي منذ منتصف التسعينات. كما تراجع التعليم أيضاً كنسبة من مجموع الإقراض في السنوات الأخيرة ويشكل عنصر الجمعية الدولية للإنماء نصف المستوى الذي كان له في منتصف التسعينات.تعطى أولوية كبيرة لأفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. وقد تراجع الدعم الذي كان يلقاه التعليم الأساسي من وكالات أخرى متعددة الأطراف (باستثناء البنك الدولي والمجموعة الأوروبية) خلال ١٩٩٨-١٩٩٩ و٢٠٠٠-٢٠٠١، بسبب تراجع دعم مصارف الإنماء القطري. باختصار، تراجعت المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف للتعليم بين ١٩٩٨-١٩٩٩ و٢٠٠٠-٢٠٠١، بالرغم من وجود إنماء إيجابي للتعليم الأساسي. يسيطر دفق المساعدات الثنائية على الوضع. غير أن المستويات الحالية لدعم التعليم الأساسي، البالغ ١.٥ مليار في السنة، تبقى ضئيلة بالمقارنة مع المساعدة الإضافية المقدّرة بـ٥.٦ مليار دولار أميركي الضرورية لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وفق ما جاء في تقرير التعليم للجميع ٢٠٠٢.

الانتباه إلى الجندرة

إلى أي مدى تنعكس أهداف الجندر في الالتزام بمساعدات؟ تحتل المساواة بين الجنسين بشكل واضح مكاناً هاماً في سياسات عدد كبير من الوكالات المموّلة كما تقترح الشراكة في استراتيجيات مستدامة لتعليم الفتيات[١٠]. لقد قامت عدة وكالات ثنائية بتصريحات حول السياسة ذاكرين المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي. لكن يبقى مدى معالجة الجندر فعلياً في برامج ومشاريع قطاع التعليم غير واضح. كشفت دراسة حول أربع وثائق استراتيجية للحد من الفقر أن الانتباه للجندر كان محدوداً جداً[١١]. هناك تحليل ضعيف حول ما يمنع مشاركة الفتيات مشاركة كاملة في المدرسة. يظهر هذا الضعف في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية. أظهرت مراجعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقارير حول ثلاثين بلداً ان جميع البلدان لم تقدّم البيانات المتعلّقة بالتمييز الجنسي فيما لم تأت ثلاثة بلدان على ذكر مسائل الجندرة في التعليم.

المبادرات الدولية

تحثّ الالتزامات الدولية المبادرات العالمية والصناديق الدولية للتنمية على التمويل من أجل التنمية وتنسيق إجراءات المساعدة. الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والسل والملاريا هو خير مثال على ذلك.

وكانت مبادرة المسار السريع التي وضعها أساساً البنك الدولي قد انطلقت في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ كعملية من شأنها أن توفر الدعم السريع و الإضافي و الفني و المادي إلى البلدان التي لديها سياسات لكنها ليست على المسلك الصحيح لبلوغ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول العام ٢٠١٥. لقد رفعت مبادرة المسار السريع من توقع تخصيص تمويل جديد لتحقيق هذا الهدف لكن ما ينقص هو الحصول على الدعم الدولي الأساسي والخاص لدعم نشاطاتها. إن الدول التي أعدت وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وخطة موثوق بها ومتوافق عليها لقطاع التعليم، مؤهلة لوضع اقتراحات للانضمام إلى مبادرة المسار السريع. يتم تقييم الخطط عن طريق استعمال معايير الإطار الدالي الذي طوره البنك الدولي (الإطار٦.١) والناتج عن دراسة أجراها البنك حول مجموعة من البلدان النامية التي حققت تعميم التعليم الابتدائي أو أحرزت تقدماً ملموساً نحو هذا الهدف.

من بين البلدان الثمانية عشر التي تقدمت أساساً بطلب للمشاركة في المبادرة، تمت المصادقة على تمويل سبعة منها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (بوركينا فاسو، غينيا، غويانا، الهوندوراس،

١٠. شراكة بين قسم المملكة المتحدة للتنمية الدولية، ومنظمة اليونيسف والبنك الدولي.
١١. أوايتهد فشل النساء، استمرار الفقر: الجندرة في وثائق استراتيجية الحد من الفقر، لندن، شبكة المملكة المتحدة للانماء والجندرة، ٢٠٠٣.

الإطار ٦.١. مقاييس مبادرة المسار السريع

- الإيرادات العامة: ١٤٪- ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي
- الإنفاق على التعليم: ٢٠٪ من الإيرادات
- الإنفاق على التعليم الابتدائي: ٥٠٪ من مجموع الإنفاق على التعليم
- معدل الطالب/المدرس: ١:٤٠
- تكاليف غير الرواتب: ٣٣٪ من النفقات المتكررة.
- رواتب المدرسين: ٣.٥ مرات إجمالي الناتج المحلي للفرد.
- إعادة ١٠٪

موريتانيا، نيكاراغوا، والنيجر). وتمت المصادقة على ثلاثة اقتراحات أخرى في آذار/مارس ٢٠٠٣ (غامبيا، الموزمبيق، واليمن). أما البلدان الثمانية الباقية، فهي تعمل على وثائق استراتيجيات الحد من الفقر و خطط القطاعات (ألبانيا، بوليفيا، أثيوبيا، غانا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فيتنام، و زامبيا).

بما أن المجموعة الأولى من البلدان المدعوة تضم نسبة بسيطة من أطفال العالم الذين هم خارج المدرسة، لقيت خمسة بلدان ذات كثافة سكانية عالية (بنغلادش، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الهند، نيجيريا و الباكستان) الاهتمام أيضاً. لقد تم اختيار هذه البلدان لما يعرف بالمسار السريع التحليلي الذي يهدف إلى توفير الدعم الفني ليمكّنها من التأهل لدخول مبادرة الدمج. و يمكن الاعتقاد أن هناك نقص في إقامة نقاش واف مع الحكومات المعنية و داخل الوكالات بين رئاساتها العامة و مكاتبها القطرية. يتم البحث في بذل جهود خاصة للبلدان التي تفتقر إلى إمكانية تأهلها على المدى القريب لمبادرة المسار السريع و إنما تحتاج إلى دعم كبير. الهدف العام هو التأكد من أن البلدان المحدودة الدخل ستكون جزءاً من المبادرة في غضون السنتين أو الثلاث القادمة.

ما هي خبرة البلدان السبعة المصادق عليها حتى الآن. بعض التصحيحات على معايير القياس لها تأثيرها الكبير على السياسة. في بعض الحالات، توضع الخطط وفقاً لمعدلات النمو الاقتصادي السنوي أو على افتراضية أن الحكومات ستكون قادرة على التقدم في الرواتب الأكثر انخفاضاً للمدرّسين الجدد. كما يتم التساؤل إلى أي مدى تعكس اقتراحات مبادرة المسار السريع ملكية البلد بسبب تدخّل شركاء خارجيين في تطوير خطط القطاع التي تعزّز اقتراحات مبادرة المسار السريع.

المبادرة في مرحلة حاسمة. بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣، بقيت الهوة المالية المقدّرة للبلدان السبعة للعامين ٢٠٠٣-٢٠٠٥، بقيمة ١١٨ مليون دولار أميركي. قد تبدو هذه الهوة صغيرة في نطاق التزامات المساعدة الرسمية للإنماء لكنها تبدو كبيرة بالمقارنة مع الالتزامات بقيمة ٢٠٧ مليون دولار أميركي التي أمّنتها المبادرة حتى الآن. في الوقت عينه، يعرب عدد من الوكالات الثنائية عن تحفظاته حيال تحوّل مبادرة المسار السريع إلى قناة هامة للمساعدة في التعليم. لا بد من إيجاد حل لهذه المسائل. لكن يمكن أن تصبح مبادرة المسار السريع جواباً عملياً وحقيقياً لالتزام دكار. في غياب هذا الجواب، من الضروري ان تظهر الانتقادات كيف يمكن تعبئة المساعدة للتعليم للبلدان التي لها أضعف مؤشرات التعليم، أقل الموارد، وأضعف القدرات، وذلك بطريقة حسنة التنسيق.

المشاريع، العقود والحملات

يركّز عدد من المشاريع والأنشطة الدولية الكبرى على استراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. تتضمن هذه مشروع الألفية الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة الحكمانية العالمية التي أطلقها المنتدى العالمي الاقتصادي. ولكل من الاثنين فرق عمله الخاصة التي تركّز على التعليم.

إن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣ - ٢٠١٢) وعقد الأمم المتحدة للتعليم من اجل إنماء مستدام ٢٠٠٥-٢٠١٤ مرتبطان أيضاً مباشرة بالتعليم للجميع. إن عقوداً كهذه لها الإمكانية لنشر التوعية وتركيز العمل على مسائل عالمية جوهرية، شرط توخي التنسيق التام على الصعيدين الوطني والدولي لتجنّب عمليات تخطيط ورصد وتقييم متطابقة.

©VU/Miquel Dewever-Plana

شياباس، المكسيك بعد يوم عمل في الحقول.

خلال العقد المنصرم، لعبت منظمات دولية غير حكومية دوراً مهماً باستمرار في إقامة حملات من أجل التعليم لتسمع صوتها للحكومات والوكالات الدولية. منذ انعقاد المنتدى العالمي للتعليم في دكار، قامت منظمات دولية غير حكومية كالحملة العالمية للتعليم، بالتأثير على مداولات مجموعة الثمانية، وسياسات البنك الدولي والمجموعة الأوروبية في مجالي التعليم والإنماء.

تعزيز التنسيق

ألّقت منظمة اليونسكو، كجزء من دورها التنسيقي، مجموعة التعليم للجميع الرفيعة المستوى التي تجتمع سنوياً ومجموعة العمل من أجل التعليم للجميع، التي التأمت في أربع مناسبات منذ العام ٢٠٠٠. و مجموعة التعليم للجميع الرفيعة المستوى التي أوكلت إليها مهمة أن تكون أداة رفع للالتزامات السياسية وتعبئة الموارد المالية والفنية، كان لها تأثير دولي بسيط، إن جاز ذكر أي تأثير.

مهمة مجموعة العمل من أجل التعليم للجميع واسعة جدا بما في ذلك تقديم التوجيه الفني لحركة التعليم للجميع ورفع التوصيات بأولويات للعمل الجماعي. وقد تأرجحت هذه المجموعة بين مفهوم فريق العمل الناشط وتبادل عام وأوسع للخبرات. إنه ثمن يستحق أن يدفع من أجل إقامة المداولات الدولية ووضع الشبكات والحوار القائمة كلها على معرفة الواقع. على أي حال، كما سبق أن ذكرنا، من الصعب رؤية كيف يمكن أن تقوم أي من هاتين الآليتين بمهامها.

يمكن اخذ عدة خيارات بعين الاعتبار. قد تتضمن مجموعة التعليم للجميع الرفيعة المستوى، هيئة أصغر ذات موقع كبير تضم أعضاء بحكم المنصب تكون سمعتهم كفيلة باسترعاء الانتباه العالمي إلى ما اكتشفوه. لضمان استدامة أكبر، قد تتم دعوتهم للعمل لمدة ثلاث سنوات على الأقل. يرفع نتاج المجموعة رسمياً إلى الأمين العام للأمم المتحدة وقنوات أخرى واضحة محددة بهدف إلقاء الضوء على ما اكتشفته أمام البنك الدولي ومجموعة الثمانية والمنتديات القطرية الكبرى. يمكن أن تصبح مجموعة العمل لجنة فنية مهمتها تحضير اجتماعات المجموعة الرفيعة المستوى وتراقب التقدم والعمل سنة بعد سنة.

منظمة اليونسكو تنقصها الموارد كي تلعب الدور الذي طلب منها أن تلعبه. فقدرات تنسيق التعليم للجميع القائمة لا يمكنها ان تتولى أكثر من مهمة إدارية. هناك حاجة لوجود أمانة سر متنوعة من الناحية الفنية للسماح لإقامة حوار مهني بحت. قد يكون معهد اليونسكو أكثر مشاركة في هذه العملية. إن كان التعليم للجميع سينافس بنجاح مسائل إنمائية أخرى هامة لجانب زعماء العالم، فالشرط الأساسي لذلك هو توفر منبر حسن الترويج والتنسيق وقوي ليحمل رسائلها.

بيانات أفضل، رصد أفضل

إنه لأمر جوهري أن تتوافّر بيانات دقيقة تصل في الوقت المحدد، إن كان الهدف هو ان تكون السياسة التربوية قائمة على الواقع ويكون رصد التقدم ذا معنى. غير أن بعض البلدان مقيّدة في قدرتها على تطوير التخطيط المطّلع والبرمجة. في الوقت الذي تطلق الدعوات الجادة والمبرّرة لدعم معهد اليونسكو للإحصاءات، يتطلب سلّم مسألة تحسين نوعية البيانات وتعقيدها، شراكات دولية حسنة التنسيق خاصة لتفادي ازدواج البيانات وعكس الحاجات الوطنية.

الرايات: الوكالات تعمل معا

شدد المنتدى العالمي للتعليم في دكار (٢٠٠٠) على المنافع النابعة من أن تكون الوكالات الدولية والقطرية تعمل معاً على مواضيع هامة لها صلة بإنجازات التعليم للجميع. برامج زالراياتز التي بين الوكالات وضعت من قبل منظمة اليونسكو كطريقة لتوحيد التعاون الدولي ورفع وضع الأنشطة وصورتها وهي قد تكون أقل تأثيراً كونها برامج فردية. لقد تم وضع تسع من هذه الرايات في مجالات الصحة المدرسية، فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، تعليم ورعاية الطفولة المبكرة، محو الأمية، تعليم الفتيات، الإعاقة، تعليم الريفيين، التعليم في حالات الطوارئ والأزمات، والمدرسين ونوعية التعليم. يُذكَر أن بعض برامج الرايات هي مبادرات رسمية لها أهداف محددة زمنياً، وتركّز أخرى على الأنشطة التي توفّر دعماً فنياً مباشراً للبلدان فيما تشدد أخرى على التأييد والبحث وتبادل المعلومات.

إن كان التعليم للجميع سينافس بنجاح مسائل إنمائية أخرى هامة لجانب زعماء العالم، فالشرط الأساسي لذلك هو توفر منبر حسن الترويج والتنسيق وقوي ليحمل رسائلها.

يبقى أنه من المبكر جداً أن نحكم إن كانت الرايات ستضيف قيمة ذات أهمية من أجل إنجاز أهداف التعليم للجميع، علماً أن الفكرة توحي بمسعى جماعي وتوفر إطاراً مع إمكانية وصل الترابط مثلاً في العلاقة بين تعليم الفتيات وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. هناك شروط أساسية للتقدم: يجب أن يكون لكل راية قيادة قوية من وكالتها أو فريق تنسيقها وقاعدة موارد كافية للسهر على نشاط حسن التنسيق بين الوكالات الشريكة. في النهاية ما يهم هو مدى مساهمة البرامج في تحقيق نتائج هامة على مستوى الوطن.

لقد تمت مناقشة إعطاء اليونسكو دور التنسيق المركزي بين برامج الرايات. حتى الآن منظمة اليونسكو هي الوكالة القائدة في رايتين و تشارك في قيادة خمس أخرى. هذا يعطيها الفرصة لتلعب دور التنسيق بين معظم الرايات.

الفصل السابع

الاستراتيجيات حول الجندر من أجل التعليم للجميع

©Tendance Floue/Mat Jacob

الجواب الصحيح.
مدرة سانت الفونس في مدينة الشمس، هاييتي.

ان يشكل ردم الهوة بين الجنسين في مجال التعليم الأولوية القصوى في كل برامج توسيع المدارس وتحسين النوعية إذ انه ضروري من أجل الوفاء بالتعهدات المتعلقة بحقوق الإنسان والالتزامات السياسية التي يقطعها قادة معظم الدول. فضلاً عن ذلك انه يصب في مصلحة كل الدول والشعوب لان الاستثمار في تعليم الفتيات والنساء يؤدي إلى الحد من الفقر والى تحسين الإنتاج الزراعي ودعم سبل العيش وتحسين الصحة والتغذية وتخفيض عدد الولادات وتحسين التطلعات للأجيال المقبلة. ويصح هذا تحديدا عندما يكون التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم ملحوظا. عندها لا بد وان تخصص له أولوية الموارد العامة للتعليم.

أظهر هذا التقرير ان عددا كبيرا من الدول ما زال بعيدا عن تحقيق المساواة بين الجنسين على مستويي التعليم الابتدائي والثانوي وان أكثر من ٧٠ دولة قد تعجز عن تحقيق الهدف المحدد للعام ٢٠٠٥ إذ ان هدف التوصل إلى مساواة كاملة بين الجنسين في مجال التعليم ما زال بعيد المنال بالنسبة إلى معظم الدول. بيد ان التقرير أشار إلى توافر السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها تغيير هذه الظروف. جرت مراجعة عدد من إمكانات التدخل ودرس قيمتها وهي تلخص كما يلي:

ما زالت تفرض رسوم في ٢٦ دولة من أصل ٣٥ دولة يُرجَّح ألا تتمكن من تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي بحلول العام ٢٠٠٥.

في هذا الصدد يقع على عاتق الدولة تأدية دور رئيسي إذ يتعين عليها أولا إيجاد بيئة مناسبة لتشجيع المساواة بين الجنسين عبر إدخال إصلاحات تشريعية وسياسية. يجب ان تضمن التدابير القانونية حماية المرأة من عدم التمييز وصون حرياتها الأساسية. كما من شأن إرساء حقوق الملكية وإصلاح قانون الأسرة رغم الجدل الذي قد يثار حول ذلك، أن يوازيا المعايير الاجتماعية المترسّخة التي تترك أثرها على قرار إرسال الأطفال إلى المدارس أو عدم إرسالهم. تبرز الحاجة في معظم الدول إلى وجود سياسة عامة قوية في مجال المساواة بين الجنسين لكي تؤخذ مصالح الرجال والنساء على حد سواء في الاعتبار وبشكل واضح لدى صياغة كل التشريعات والسياسات والبرامج.

يمكن أن تساهم المنظمات غير الحكومية بشكل كبير في مجال التعليم في الدول النامية إذ غالبا ما يكون لديها خبرة أطول من الدولة في مجال تقديم الخدمات وهي بشكل عام ملتزمة بإيصال التعليم إلى أكثر المجموعات فقرا والأقل حظوة. يجب تنمية طاقات هذه المنظمات وتشجيع ابتكاراتها بشكل لا يتضارب مع التزامات الدولة المركزية كمزود للتعليم.

ثانيا، ينبغي صياغة استراتيجيات إعادة توزيع التعليم باتجاه النساء والفتيات وإزالة الرسوم المدرسية في حال وجدت في مرحلة التعليم الابتدائي. ما زالت تفرض رسوم في ٢٦ دولة من أصل ٣٥ دولة يُرجَّح ألا تتمكن من تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي بحلول العام ٢٠٠٥. وتفاديا

لمشكلة ارتفاع نسبة الالتحاق يجب بناء غرف صفية جديدة وتدريب المعلمين بمساعدة أجنبية تركز على الدول التي هي بأمس الحاجة إلى ردم هوة الموارد. تشكل التدابير الآيلة إلى التخفيف أو القضاء على عمالة الأطفال وسيلة حاسمة في زيادة الالتحاق بالمدارس في أوساط الصبيان والفتيات. وينبغي تطوير تشريعات وعقوبات مادية وإدخال حوافز مالية من أجل ضمان حضور أكبر في المدارس لا سيما للفتيات. يتعين أيضا الاهتمام سريعاً بزيادة المعلومات والمعرفة حول عمالة الأطفال المنزلية – الأكثرية الساحقة منهم من الفتيات–.

من بين العناصر الأخرى لهذه الاستراتيجية جعل المدارس أماكن خالية من النماذج المقولبة بدل تعزيز هذه النماذج وذلك عبر اعتماد مناهج مدرسية مدركة لمسألة الجندر ومنح المعلمين تدريبا محترفا. في هذا الصدد، لا بد ان يكون التدريب على الجندر للمعلمين شرطاً مسبقاً من بين مؤهلات المعلمين. ما يشجع الأهل أيضاً على إرسال بناتهم إلى المدرسة، وجود المدارس على مقربة من المنزل وتزويدها بالمنشآت الصحية المناسبة والأثاث واحتوائها على غرف صفية مقبولة الحجم.

ثالثاً، يجب أن تركّز السياسة بشكل خاص على معالجة عواقب الأزمات التي تؤثر على النساء والفتيات من بينها النزاعات المسلحة التي عصفت بعدد كبير من الدول الفقيرة خلال العقد المنصرم. يتطلب تعليم اللاجئين وإعادة التأهيل في فترة ما بعد الحرب اعتماد تدابير خاصة للنساء والفتيات اللواتي يشكلن الجزء الأكبر من المجموعات المستهدفة. أما مواضيع الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والتربية الجنسية والصحة الإنجابية فيجب أن يخصص لها موضوع بحث يتزامن مع منح المعلمين الدعم اللازم. أخيرا لا بد من مواجهة مسألتي التحرش الجنسي والعنف في المدارس مواجهة صارمة.

يتعين على الأسرة الدولية أن تدعم هذه الخطوات. لقد بلغت مبادرة المسار السريع مرحلة حاسمة –تتطلب تخصيصا ملحوظا للموارد وإلا كان مصيرها الفشل. فالمساعدة الإجمالية المخصصة للتعليم الأساسي ما زالت حاليا بعيدة كل البعد عن تلبية الحاجات المطلوبة ويجب أن تضاعف أربع مرات على الأقل سنويا مقارنة بمستوياتها للأعوام الأخيرة لكي تتلاءم وحجم المهمة المطلوبة. هنا تبرز الحاجة لبذل جهود ضخمة على مستوى التعاون الدولي بهدف دعم أكثر الدول فقرا وتقريبها من هدف التعليم للجميع. وبرفع راية الجندر لحملة الدعم هذه في الدول حيث معدل الالتحاق الصافي متدن حاليا وحيث يوجد تفاوت كبير بين الجنسين في نسبة الالتحاق ومحو الأمية، يكون ذلك بمثابة خطوة نوعية –لا بل قفزة– باتجاه المساواة بين الجنسين وتحقيق التعليم للجميع.

لطلب تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع للعامين ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤
يباع التقرير عبر شبكة الإنترنت على العنوان التالي: http://unesco.org/publishing

نعم أود ان أطلب ☐ نسخة من الجندر والتعليم للجميع – قفز باتجاه المساواة
تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع للعامين ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ (ISBN 92-3-103914-8)
السعر: ٢٤ يورو / ٢٤ دولاراً أميركياً ☐ ☐ ☐
بالإضافة إلى سعر موحد للإرسال بالبريد لأي طلبية يبلغ: ٤.٥٧ يورو/٤.٥٧ دولار
المجموع ☐

العنوان للتسليم:
الشهرة ألاسم:
العنوان:
المدينة: الرمز البريدي: البلد:

الدفع المرفق بواسطة:
○ شيك*: ○ فيزا ○ يوروكارد ○ ماستركارد
رقم البطاقة: تاريخ الصلاحية:

*على الشيك أن يكون مسحوبا باسم الأونيسكو بابليشينغ باليورو أو بالدولار في مصرف مقره فرنسا أو الولايات المتحدة على التوالي.

الرجاء إرسال هذا النموذج من الطلبية إلى:
UNESCO Publishing, 7 place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France
www.unesco.org/publishing e-mail: publishing.promotion @unesco.org fax: 0033145685737